جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

**الشعبة:** العلوم الاقتصادية **التخصص:** إقتصاد نقدي وبنكي

## الموضـــوع:

الصيرفة الإسلامية كآلية لإستقطاب أموال سوق الصرف الموازي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

مستغانم

مقدمة من طرف الطالب(ة):

- خـلوفي أسـماء

تحت إشراف الأستاذ(ة):

أ.د. قـدال زيـن الـديـن

**لجنة المناقشة**

| الصفة | الإسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | د. مـقراد عـبد الله | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم |
| مقررا | أ.د. قـدال زيـن الـديـن | أستاذ التعليم العالي | جامعة مستغانم |
| مناقشا | د. دنـدن فـتحي حـسن | أستاذ مؤقت | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية: 2023/2022

# اهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على

الحبيب المصطفى وأهله ومن

# و في أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا الثمين هذه

الخطوة في مسيرتنا الدراسية

أهدي تخرجي أولا الى من رحل

عن دنيتي و لم يرحل من

قلبي "جدي"والى وريدي قلبي

## "جدتي" حفظها الله

ثانيا الى سيد قلبي و ملكتي و ملجأي

## حفظهم الله .

ثالثا الى اخواتي و رفيقات

## الدرب .

و أخيرا لكل عائلتي الكريمة

"خلوفي" التي ساندتني و لا تزال.

# شكر و تقدير

الحمد لله الذي يسر البدايات و أكمل النهايات و بلغنا الغايات الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه و ما ختم سعي إلا بفضله ، الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على التمام بتوفيق من الله أنهيت مسيرة 17 سنة

اللهم اجعلها نهاية خير لبداية خير طريق أعظم

و انطلاقا من قوله صلى الله عليه و سلم:" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإني أتقدم بالشكر و التقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور: قدال زين الدين، لإشرافه على هذا البحث، وعلى اسداء نصائحه، ولم يبخل علي بالمساعدة و التوجيه.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات و تصويبات بعد قبولهم قراءة و مناقشة هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر لعمال البنك و لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد داعيا لهم المولى عز وجل بالتوفيق و النجاح.

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | I |
| الشكر والعرفان | II |
| قائمة الجداول | III |
| قائمة الأشكال | IV |
| المقدمة | أ،ب،ج، د |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك والمصارف الاسلامية | |
| تمهيد | 1 |
| المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية | 2 |
| المطلب الأول: نشاة وتطور البنوك الإسلامية | 3 –2 |
| المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية | 5 –3 |
| المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية | 11 –5 |
| المطلب الرابع: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية | 16 –11 |
| المبحث الثاني: عموميات حول الصيرفة الإسلامية | 17 |
| المطلب الأول: مراحل نمو الصيرفة الإسلامية وتعريفها | 20 –17 |
| المطلب الثاني : خصائص وأهداف المصارف الإسلامية | 24 –20 |
| المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية | 37 –24 |
| المطلب الرابع: تجربة المصارف الإسلامية في الأردن | 38 –37 |
| خلاصة الفصل | 39 |
| الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسوق الصرف الموازي وواقعه بالجزائر | |
| تمهيد | 41 |
| المبحث الأول: ماهية سوق الصرف الموازي | 42 |
| المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الموازي | 43 –42 |
| المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الموازي | 44 –43 |
| المطلب الثالث: أسباب ظهور سوق الصرف الموازية وخصائصها | 46 –44 |
| المطلب الرابع: الإجراءات الواجبة لمكافحة سوق الصرف الموازي | 47 –46 |
| المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر | 47 |
| المطلب الأول: سوق الصرف الموازي في الجزائر وأهم الأسباب التي أدت إلى انتشارها | 48 –47 |
| المطلب الثاني: مراحل تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر | 51 –48 |
| المطلب الثالث: مجهودات الحكومة الجزائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي | 56 –51 |
| خلاصة الفصل | 57 |

| الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية –مستغانم– | |
|---|---|
| المبحث الأول: نبذة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 60 |
| المطلب الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 60 –63 |
| المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 63 –64 |
| المطلب الثالث: تعريف المجمع الجهوي للاستغلال لولاية مستغانم | 64 –65 |
| المبحث الثاني: شباك الصيرفة الإسلامية | 66 |
| المطلب الأول: شباك الصيرفة الإسلامية بالجزائر وكالة (BADR) بمستغانم | 66 –96 |
| المطلب الثاني: إمكانية مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال سوق الصرف الموازي | 69 –72 |
| خلاصة الفصل | 73 |
| الخاتمة | 75 –76 |
| قائمة المراجع | 78 |
| قائمة الملاحق | 80 –85 |
| الملخص | 86 |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نواع المرابحة واستخداماتها | 68 |
| 02 | الدفاتر التي يعمل بها البنك | 69 |
| 03 | أنواع الحسابات التي يعمل بها البنك | 70 |
| 04 | الحسابات والأموال المودعة لدى البنك | 72 |


## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهداف البنوك الإسلامية | 11 |
| 02 | مصادر الأموال في البنوك | 16 |
| 03 | الهيكل التنظيمي | 66 |

# مقدمة عامة

في الغالب يلجأ الجزائريون إلى الادخار المنزلي، بناءً على إعتقاد سائد بأن أموالهم في مأمن أكثر من المصارف، فهي أقرب عند وقوع أزمات محتملة، بينما يلعب العامل الديني دورا مهما في إنعدام الثقة بالمصارف بسبب " الفوائد الربوية" التي تفرضها المؤسسات المصرفية.

و لا شك في أن قضية " بنك خليفة" هي من بين أكبر الفضائح الاقتصادية في تاريخ الجزائر، أثرت في العلاقة بين المواطنين والمصارف، إذ تسبب إفلاسه عام 2003 بخسائر مالية للدولة والمودعين.

و ساهمت هذه الأخيرة في إحداث قطيعة بين فئات المجتمع والمصارف، ما أدى الى انتعاش التعاملات غير الرسمية وتوسع الحركة الإقتصادية بعيدا من الأطر المصرفية، إذ تشير تقديرات حكومية الى تداول كتلة مالية قيمتها 90 مليار دولار أمريكي خارج القنوات الرسمية.

في سياق احتواء هذا الوضع الغير طبيعي الذي سيطر عليه السوق الموازي للعملات، طرقت الجزائر أبواب الصيرفة الإسلامية، في محاولة لجذب وإستقطاب الأموال والودائع إعتقادا أن العامل الديني هو أحد الحواجز أمام الإيداع المصرفي.

وبعد عقود من الإنتظار والتردد، أعلنت الحكومة منتصف عام 2020 عن خدمات غير ربوية تقدمها مصارف تمتلكها الدولة، بعد حصولها على فتوى شرعية من أعلى هيئة مخولة في البلاد ( المجلس الإسلامي الأعلى ) التابع لرئاسة الجمهورية.

وبصرف النظر عن أهمية الصيرفة الإسلامية والتي كثيرا ما تكون سببا لتبني التشريعات لها، يمكن إرجاع تبني الجزائر لنصوص تخص الصيرفة الإسلامية إلى عاملين :

- الاول: استقطاب السيولة الموجودة في السوق الموازية، أي حث الناس التي تحتفظ بالأموال بنفسها على الادخار لدى البنوك، وهو المعلن، ويكثر الحديث عنه بشكل يوحي بأن الصيرفة الإسلامية ما وجدت إلا لهذا الغرض، وهذا خلاف الحقيقة .
- والثاني: وجود مطالبات مجتمعية بتكريس هذا النوع من التعاملا ت المتَفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، لعدم رغبة المطالبين التعامل بصيغ تقليدية لما فيها من الربا.

أعقب ذلك صدور التعليمة 02-20 المؤرخة في 20 أفريل2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وفيما يلي قراءة عام لأحكام هذه النصوص الجديدة.

حددت المادة 20 من النظام 02-20 ؛ ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الاسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، إلاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

- **اشكالية البحث:** إن اشكالية هذا البحث تتمحور حول طريقة عمل شبابيك الصيرفة الاسلامية وكذا الدوافع المؤدية لظاهرة سوق الصرف الموازي والآثار الناجمة عنه .

و عليه يمكن صياغة الاشكالية كما يلي:

**ما هي الآليات والسبل التي تتخذها المصارف الاسلامية لإستقطاب أموال سوق الصرف الموازي؟**

و هذا ما يدفعنا الى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في:

- ما مفهوم البنوك والمصارف الاسلامية؟
- ما مفهوم سوق الصرف الموازي؟ وكيفية مكافحته؟
- هل المجودات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية كافية للحد من سوق الصرف الموازي؟

- **فرضيات البحث:**

كإجابة مؤقتة على الاسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- تساهم الصيرفة الإسلامية في جلب أموال سوق الصرف الموازي .
- يوفر بنك BADR خدمات جد متميزة في مجال الصيرفة الإسلامية .
- يقوم بنك BADR بإستقطاب أموال المدخرين خاصة بعد تعزيز و تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في شبابيك هذا الأخير. .

- **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على ماهية و الأسس التى تقوم عليها البنوك و المصارف الإسلامية
- توضيح الأسباب التى تأدي الى ظهور سوق الصرف الموازي
- تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية ومدى إهتمامها بأموال سوق الصرف الموازي في ظل نقص إمكانياتها المادية والمالية.
- معرفة مدى إسهام الصيرفة الإسلامية في إستقطاب أموال سوف الصرف الموازي.

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزماني والمكاني.
- **الإطار الزماني:** يتمثل في الفترة الممتدة ما بين19 /2023/02 الى 2023/03/09.
- **الإطار المكاني:** وكالة" BADR " بنك الفلاحة والتنمية الريفية 866.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصر المجال الموضوعي في هذا البحث حول الصيرفة الاسلامية كآلية لإستقطاب أموال سوق الصرف الموازي _ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" 866 بمستغانم .

- **أسباب إختيار الموضوع:**

- **أسباب ذاتية:**

- كون أن الموضوع يدخل في مجال تخصصنا العلمي بالإضافة إلى الفضول والإهتمام الشخصي بالدراسة في هذا الموضوع وحداثته في ميدان البحث العلمي.

- الإهتمام بكيفية عمل المصارف الإسلامية خاصة كيف تستقطب أموال سوق الصرف الموازي.

- **أسباب موضوعية:**
  - القيمة العلمية التي ستضيفها الدراسة إلى المراجع التي تناولت مثل هذه المواضيع.
  - قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
  - إهتمام بالصيرفة الإسلامية و آليات العملها .
- **منهجية البحث:**

للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا وكذلك إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المفترضة، إعتمدت في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي لأنه الأنسب لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة من خلال وصفها وهذا لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكيفية إستقطاب أموال سوق الصرف الموازي حيث قمت بجمع أكبر المعلومات حول موضوع الدراسة وذلك من خلال أبرز المصادر كالدراسات والمراجع السابقة والشبكة العنكبوتية إضافة إلى الكتب والمجلدات العلمية في مختلف التخصصات.

أما الجانب التطبيقي إعتمدت على أسلوب الوصف في التحليل حيث تمت معالجته من خلال ملاحظة و تحليل بعض المعطيات .

- **صعوبات البحث:**

واجهتني في مرحلة إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات من أهمها:

- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لسوق الصرف الموازي.
- ندرة الكتب و الدراسات السابقة التي تعالج الموضوع بشكل مباشر.
- غياب مصادر المعلومات التي توضح أهم برامج الصيرفة الإسلامية.
- ندرة الإحصائيات والبيانات الرسمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .
- صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية.

- **دراسات سابقة :**

- **رديف مصطفى، أطروحة دكتوراه، الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية (2014-2015):** هدفت هذه الدراسة الى معرفة مختلف سيناريوهات الصناعة المالية الإسلامية في ظل هشاشة النظام المالي الربوي و كذا في ظل الأزمة المالية الراهنة التي كانت بدايتها منذ نهاية سنة 2007. توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاث سيناريوهات للهندسة المالية الإسلامية في ظل النظام المالي الربوي:فروع مالية إسلامية داخل البنوك الربوية (حالة بعض الدول الأوروبية و العربية)، نظام مالي مزدوج هجين (خالة نموذج الماليزي)،أو نظام مالي إسلامي كامل( حاة النموذج الإيراني).
- **خطوي منير،بن موسى أعمر، مجلة علمية،النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر(2021):** هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر

لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، و الوقوف على العراقيل و التحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية. و قد لخصت نتائج الدراسة في أن عملية فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية لتشجيع إنتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، و الذي يتطلب بالأساس تعديل و إصدار العديد من القوانين المساندة للعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، و القانون التجاري و نظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

- **قماش نجيب، أطروحة دكتوراه، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر(2020):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دوافع الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف الموازي الجزائري و التعرف على تطور البنية الاقتصادية الجزئية للسوق و محددات علاوة الصرف الموازي و أخيرا اقتراح آليات اقتصادية لتوحيد سوق الصرف في الجزائر، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر تعود إلى الاختلال بين توزيع و استعاب المداخيل على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث لعب ادخار المهاجرين الجزائريين الدور الأساسي في تموين السوق بالعملات الصعبة خلال مختلف مراحل تطويره .
- **قندوز هشام، مذكرة الماجستير، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي في المدى الطويل-حالة الجزائر-(2016):** تهدف هذه الدراسة الى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر خلال الفترة (1975-2015) باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL،حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر على المدى الطويل .

- **خطة الدراسة:**

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة .

تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبنوك و المصارف الإسلامية، و تم ذلك من خلال مبحثين : حيث درسنا في المبحث الأول مفهوم عام حول البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسة وصفية للصيرفة الإسلامية .

كما تضمن الفصل الثاني الإطار المفاهيمي لسوق الصرف الموازي و واقعه في الجزائر،حيث قسمناه إلى مبحثين: تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة سوق الصرف الموازي، أما المبحث الثاني فتضمن دراسة سوق الصرف الموازي في الجزائر .

أما الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-مستغانم- ، حيث تم تقسيمه الى مبحثين : المبحث الأول تناولنا فيه نبذة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى شبابيك الصيرفة الاسلامية .

# الفصل الأول :

# الإطار المفاهيمي للبنوك و المصارف الإسلامية

**تمهيد :**

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها ، وصاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية ليتم إلغاء نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهو المبدأ الذي جاءت به البنوك والمصارف الإسلامية لتكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات والخدمات المصرفية.

ويعتبر موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة التي تتسم بالتقدم السريع والشمول في التطبيق والتطور في الأدوات، وقد برزت أهميتها المتزايدة دوليا وعالميا كرد فعل ودفاع عن الهوية الإسلامية في مواجهة العولمة والانفتاح والتحرر وما صاحبها من أزمات عميقة.

كما تعمل المصارف الاسلامية جنبا الى جنب مع المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرمة في كتاب الله والسنة .

وعليه تناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي للبنوك والمصارف الاسلامية، إذ قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول : عموميات حول البنوك الاسلامية .

المبحث الثاني: عموميات حول الصيرفة الاسلامية.

## المبحث الأول : عموميات حول البنوك الإسلامية

### المطلب الأول : نشأة وتطور البنوك الإسلامية

بدأت بتجربة مدينة "ميت غمر " المصرية سنة 1963، وذلك بتأسيس بنك ادخار محلي إسلامي ثم تم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدخرات الناس تحت إشراف بنك "ميت غمر"، وتوظف هذه المدخرات في خدمة احتياجاهم في مناطقهم، ويعود الفضل في إنشائه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي الأستاذ الدكتور " أحمد النجار" الذي وجد السند السياسي لفكرة إنشاء البنك لدى أحد أعضاء قيادة الثورة، فصدر مرسوم جمهوري تحت رقم 1961/17 يأذن له بإنشائه في المكان المحدد له وهو "ميت غمر"، وقبل صدور المرسوم أنجزت عدة دراسات إدارية واجتماعية وميدانية مهّدت لصدوره ليفتتح أبوابه في جويلية سنة 1963 ، لتفتتح له خمسة فروع هامة وتحمل نفس التسمية سنة 1965 ، غير أن هذه التجربة كان حليفها الفشل والتعطل بسبب الإشاعات المغرضة التي أثيرت حولها، وفي سنة 1966 ، قررت جامعة "أم درمان" تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي منتدبة لذلك ثلة من العلماء المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بلا فوائد، وقدم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لاعتماده لكن وقعت ظروف حالت دون تنفيذه .

وفي 1971 صدر قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم 66 المحرم للتعامل بالربا.

وفي سنة 1975 أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة هادفا إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومي صادر عن دولة دبي .

وفي عام 1977 تأسس بنك فيصل السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي، هذا فضلا عن إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي مقره بمكة والذي تم الاعتراف به من قبل الدول الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدولة الإسلامية المنعقد في داكار بالسنغال سنة 1978.

وفي عام 1978 تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل بموجب قانون خاص مؤقت رقم 13 إلى أن جاءت سنة 1985، حيث صدر فيها قانون دائم، ثم سجل كشركة مساهمة سنة 1986 .

وفي سنة 1979 أنشئ بنك البحرين الإسلامي طبقا للمرسوم رقم 2 ، وباشر أعماله في نوفمبر من السنة نفسها، وفي سنة 1983، بنك فيصل الإسلامي البحريني، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982، وهو مصرف قطر الإسلامي ثم في سنة 1988، تمت أسلمت بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية.

أما إذا تحدثنا عن الدول الإسلامية غير العربية فلقد أنشئت عدة بنوك إسلامية في هذه الدول كإيران التي حولت جميع بنوكها إلى بنوك إسلامية بموجب الفصل 43 من قانون 1983 الذي عوض فوائد البنك بمكافأة تأخذها البنوك مقابل ما تقوم بها من أعمال وخدمات، والأمر نفسه بباكستان، إذ أشرف مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني على إحلال النظام الإسلامي محل نظام الفوائد .

كما استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيرا من المتعاملين والمودعين مما استدعى إلى إنشاء بنوك إسلامية في هذه الدول غير الإسلامية كدار المال الإسلامي بسويسرا التي أنشئت في 1981/07/27 ، وبدأت نشاطها الفعلي في 01 جانفي 1982 ، وكمجموعة البركة ببريطانيا سنة 1981 إلا أن العراقيل الكثيرة التي واجهت المجموعة أدت إلى إغلاقها من طرف البنك المركزي البريطاني سنة 1993، محتجا على ملكية البنك وإدارته وتركيبة المجموعة المالكة، وهي دون شك أسباب إدارية بحتة، لا علاقة لها بنجاح أو فشل البنك.

كما أنشئت باللكسنبورج الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية سنة 1978 .

كما انشأ بنك كبريس الإسلامي بقبرص سنة 1982 في القسم التركي منها والذي يستغله الطلبة الذين يدرسون في معهد الاقتصاد الإسلامي بقبرص لتحسين تكوينهم من أجل تطبيق أفضل لمبادئ البنوك الإسلامية.[1]

## المطلب الثاني :تعريف البنوك الإسلامية

يعزى لفظ البنك أساسا الى كلمة إيطالية تعني المائدة .حيث كان الصيارفة يجلسون في الموانئ والأسواق للاتجار بالنقود وامامهم مناضد عليها نقودهم تسمى ل Banco. ومع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة بنك Bankالانجليزية ، ويقابلها بالعربية المصرف . وهو في الفقه مأخوذ من الصرف , وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبديلها بعضها ببعض . والصرف لغة يعني تغير الشيء حالة الى حالة أو ابداله بغيره ، وهو بيع النقد بالنقد .

[1] مصطفى رديف، **الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي،جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2015/2014،ص.ص152-153.

ولعلى استدام كلمة بنك اشمل من كلمت مصرف لان البنك يقوم بأكثر من مجرد عمليات الصرافة والتي لا تشكل جزء كبير من طبيعته المصرفية المعاصرة .

وأما مفهوم البنوك الإسلامية ، فقد عرفتها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها "تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا".[1]

و قد عرفه الدكتور أحمد النجار بأنه:مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية ، بما يخدم بناء المجتمع التكامل الإسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المسار الإسلامي .

وعرفه الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد بأنه : مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثماري وادارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهدافها بالمجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا .[2]

و عرفت أيضا:البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية غايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق والشريعة الإسلامية ، وبما يخدم الفرد والمجتمع .

كما تعرف بأنها مؤسسة مالية مصرفية وسيطة، تهدف الى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع أعمالها وانشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها .

هي بنوك يقوم نشاطها على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية وتحريم الفائدة ، وتعمل هذه البنوك بصيغ تمويل متعددة كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ ، زيادة عن مختلف الخدمات المصرفية التي تقوم هذه الأخيرة بتقديمها .

من خلال هذه التعريفات نقول ان البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ومصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وتلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية بما يخدم الفرد والمجتمع وتحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (احكامها-مبادئها-تطبيقتها المصرفية )**، الطبعة 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2017 ، ص 109-110.
[2] جمال العسالي، سويسي طه عبد الله، **البنوك الإسلامية :قراءة في المبادئ والأسس و أساليب التمويل** ،ص253.

والاجتماعية ، وتقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية .[1]

**المطلب الثالث :خصائص وأهداف البنوك الإسلامية**

**1 خصائص البنوك الإسلامية [2]**

تتعدد وتتنوع خصائص ومن أهم الخصائص ما يلي :

**1.1 الخصائص العقائدية للبنوك الإسلامية :**

بمعنى أنها تستمد مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية، والأساس العاقائدي الذي ينطلق منه العمل البنكي الإسلامي يمثل حقيقة مبدأ الاستخلاف، وان المستخلف يقوم بما أستخلف به من واجب اعمار الأرض، والالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بالمال، والمتمثلة في :

- التزام البنك الإسلامي في جميع معاملاته بتعاليم الشريعة : عدم التعامل بالربا ، بيوع العينة ، بيع المحرمات او وسائلها ، كسب المال بالميسر ، الرشوة ، الغين ، الغش، الغرر..الخ؛
- الأمور بمقاصدها ولا ثواب إلا بنية : يقصد بذلك أن الأعمال والأقوال تقاس بمقياس النوايا الحسنة أو السيئة ، فالعقود مثلا اذا كان القصد من إبرامها قصدا مشروعا كان العقد صحيحا، أما اذا كان القصد من إبرام العقد غير المشروع كان العقد باطلا؛
- عدم التعامل بالربا : ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أيا كانت صورها واشكالها أخذا وعاطاءا وايداعا وتوظيفا قبولا أو خصما ظاهرة أو مخفية محددة مقدما أو مؤخرة، ثابتة او متغيرة، عملا بأحكام الشريعة الإسلامية والتزاما بأمر الله تعالى فالربا هي زيادة في أشياء خاصة، والزيادة على الدين مقابل الاجل ؛

[1] هشام بورمة،**الحوكمة المؤسسية و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية –دراسة عينة من البنوك الإسلامية** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسسير تخصص علوم التسسير )، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،السنة الجامعية 2016-2017، ص 107.

[2] سحاري فريدة ،**أهمية تطوير البنوك الإسلامية بإستخدام الهندسة المالية الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية الجزائر،2020-2021،ص،ص 12-14.

- التزام البنوك الإسلامية بقاعدة "الخراج بالضمان" : الخراج هو الغلة التي تحصل من الشيء كالمنافع أما الضمان هو التحمل تبعة الهلاك ، ومعنها القاعدة أن الخراج من عين ومنفعة وغلة ، فهي للمشتري عوض ما كان عليه من تعبة الهلاك ، فإنه لو هلك كان المبيع من ضمانه ؛
- لا ضرر ولا ضرار : تشمل هذه القاعدة على حكمين هما :الأول لا ضرر المقصود بها عدم الحاق البنك أضرار بنفسه أو غيره أو البيئة أو بالمجتمع في سبيل تحقيق أهدافه أما الثاني لا ضرار عدم مقابلة الضرر لضرر، وإنما على المتضرر مراجعة جهة القضاء بهدف الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي ألحق به ؛
- العمل والجزاء : واجب على الانسان العمل الصالح فهو ضرورة حيوية وشرطا ضروري للايمان، ومن مقتضى العدل لكل عمل جزاء عادل على عمله، وبطلان أي جزاء دون عمل كون أن العمل في حدود شروط الاستخلاف ؛
- تصحيح نظرة المجتمع للنقود : على عكس البنوك الربوية التي تعتبر النقود كأي سلعة تتاجر فيها، فإن البنوك الإسلامية تعتبرها وسيلة لتحريك النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في تعبئة وتوجيه الطاقات البشرية والمادية في المجتمع ؛
- الخضوع للرقابة الشرعية : إضافة الى الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية التي تخضع لها البنوك الربوية ، نجد البنوك الإسلامية تخضع الى نوع أخر من الرقابة الخارجية ، ألا وهي "الرقابة الشرعية "من خلال "هيئة الرقابة الشرعية"، هذا قصد الاطمئنان العملي على التزامها بالشريعة الإسلامية والتدخل لتصحيح الانحرافات لاعمال البنك اليومية .

### 1.2 الخصائص التنموية للبنوك الإسلامية :

تقوم البنوك الإسلامية على بناء فكري أساسه الإسلام ونظامه الشامل لذلك تعمل وفق هذا البناء لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال من خلال مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، يستطيع البنك الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن طريق تدعيم الوعي الإدخاري بين أفراد المجتمع والمشاركة في العملية الاستثمارية ، وبهذا تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك بقيامها بأنشطة إجتماعية ، من أجل زيادة التكافل الاجتماعي وإيجاد نسيج متكامل للمجتمعات الإسلامية.

### 1.3 الخصائص الاجتماعية للبنوك الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا إجتماعية تساهم في تحقيق التكافل الإجتماعي ، الذي يتحقق من خلال جمع وإنفاق الزكاة في جوانبها الشرعية واستثمار الفائض منها وتوزيع عوائده على مستحقيها ، كما تقوم هذه البنوك بتقديم قروض حسنة لغايات إنسانية كحالة الزواج، العلاج، قضاء الديون وانشاء المؤسسات الصغيرة التي تلبي احتياجات التمويلية للفقراء ، كذلك تقوم البنوك الإسلامية بمساعدة الزبائن في عثراتهم المالية ، إضافة الى نشر الوعي الإسلامي الثقافي والبنكي بإنشاء مراكز مثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لبنك الإسلامي للتنمية .

- الالتزام بالاخلاق الإسلامية في التعاملات :

يتفق اغلب المفكرين في الإسلام على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي للقيم الخلقية التي دعا اليها الإسلام في المعاملات فهي الضمان الوحيد لنجاح هذا النشاط، ولا يمكننا في هذا الصدد أن نشير الى كل القيم والاخلاق التي حث عليها الإسلام ، ولكن سوف نشير الى أهمها ، والتي لها ارتباط مباشر بالحياة الاقتصادية ومنها :

1. التحلي بالصدق والأمانة : قال رسول ﷺ "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء " [1] ؛
2. التخلي عن الاحتكار : مصداقا لقوله ﷺ "من احتكر على المسلمين طعامهم ؛ضربه الله بالجذام والإفلاس" [2] ؛
3. الاعتدال في الانفاق : قال تعالى " والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[3] ؛
4. الابتعاد عن الغش :مصدقا لقوله ﷺ" من غشنا فليس منا "[4] ؛
5. عدم مزاولة البيوع المنهي عنها في الإسلام : مثل: بيع الغرر، بيع النجش، بيع الرجل على بيع أخيه .

- **التيسير على المعسر:** يعتبر الدين في البنوك الإسلامية مبلغا ثابتا لا يزيد بالتأخير ولا ينقص بالتعجيل وعند عجز المدين المعسر من السداد في الميعاد يعطي مهلة لحين يسره أو اسقاط الدين عنه اذا تبين أنه لا يستطيع السداد ، لقوله تعالى "و ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون"[5] .

### 2. أهداف البنوك الإسلامية [1]

[1] أخرجه الترمذي في مسنده

[2] أخرجه الالباني في مسنده

[3] سورة الفرقان :الآية 67.

[4] رواه بخاري وأخرجه الترميذي في مسنده العلل الكبير.

[5] سورة البقرة :الاية 280.

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة ورغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف ، والتوصيل لأسلوب إتباع هذه الحاجة هو الحل ، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقا لذلك توجد عدة أهداف يمكن تصنيفها الى :

2.1 **الأهداف المالية :** تسعى البنوك الإسلامية الى تحقيق أهداف مالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية ، بمبدأ المشاركة في ضوء أحكام الشريعة وهذه الأهداف هي :

2.1.1 **جذب الودائع وتنميتها :** يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية ، فهو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية وذلك باستثمار الأموال بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده ، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر المتدوال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها المطلقة والمقيدة أم ودائع تحت الطلب ، الحسابات الجارية أم ودائع الادخار و هي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار .

2.1.2 **استثمار الأموال :** تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين . ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية للاستثمار أموال المساهمين والمودعين على ان يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للاموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية .

2.1.3 **تحقيق الأرباح :** يعتبر هدف تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي ، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي . وليكن دليلا على نجاح العمل المصرفي الشرعي الإسلامي .و الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك ، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين ، إضافة الى أن زيادة الأرباح تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين .

2.2 **أهداف خاصة بالمتعاملين :** للمتعاملين من المصرف الإسلامي اهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي :

2.2.1 **تقديم الخدمات المصرفية :** بحيث يكون بجودة عالية وبصفة متميزة للمتعاملين .

---

[1] بن حليمة هوارية و بطاهر علي،البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالية الإسلامي التجربة الماليزية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ،دراسات الاقتصاد، العدد 126،جامعة بن زيان عاشور بالجلفة،الجزائر، ص ص 28-30.

2.2.2 **توفير التمويل للمستثمرين :** حيث يقوم البنك باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له ، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق إستثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال في الأسواق .

2.2.3 **توفير الأمان للمودعين :**الثقة أهم عامل لنجاح البنوك الإسلامية ، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة إحتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسييل أصول ثابتة .

**2.3 الأهداف الاجتماعية :**

تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية ، وذلك من خلال قيامها بالمهام المتمثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية، وإدارة الإرث والأملاك، ومنح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، والمساهمة في انشاء المشروعات الإجتماعية غير الهادفة للربح ، انشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا، وتحريم الاحتكار والاكتناز، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي الى إكتنازها بما لا يفيد المجتمع .إضافة الى احداث الإندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة التي تؤدي الى تقنية المعاملات المالية من الربا ، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال ، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة ، أيضا تساهم في اثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع .

2.4 **الأهداف الداخلية :** من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها البنوك الإسلامية :

2.4.1 **تنمية الموارد البشرية :** التي تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح من خلال العنصر البشري القادر على إستثمار هذه الأموال، والذي لابد أن يتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول الى افضل مستوى أداء في العمل .

2.4.2 **تحقيق معدل النمو:** من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار، ولهذا يجب ان تحقق معدل نمو يساعدها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية .

2.4.3 **الانتشار جغرافيا وإجتماعيا: لتحقيق** جميع الأهداف سابقة الذكر يجب ان تغطي اكبر قدر من المجتمع وتوفير لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الأماكن لهم .

**2.5 أهداف ابتكارية :**

حتى تستطيع البنوك الإسلامية ان تحافظ على وجودها بكافاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق :

2.5.1 **ابتكار صيغ التمويل :** سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين .

2.5.2 **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية :** على البنك الإسلامي ان يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي :

**الشكل رقم (01) :اهداف البنوك الإسلامية :**

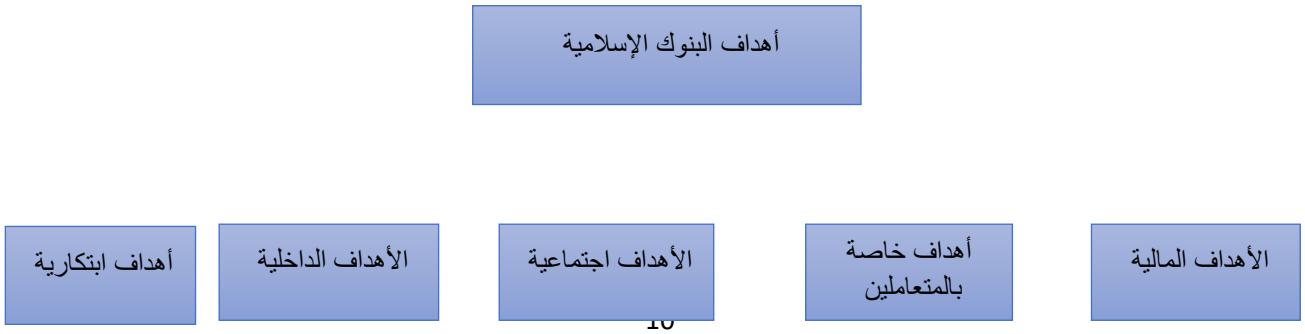

**المصدر: من إعداد بن حليمة هوارية وبطاهر علي ، ص30 .**

**المطلب الرابع : مصادر الأموال في البنوك الإسلامية**

تحصل البنوك الإسلامية على مواردها المالية من مصادر متنوعة داخلية وخارجية ، هذه المصادر كما في البنوك التجارية التقليدية ، تنقسم الى :

1. **المصادر الداخلية ( حقوق الملكية ) :** تتكون المصادر الداخلية للأموال في جميع البنوك من حقوق الملكية والتي تشمل ما يلي :

1.1 **رأس المال :** يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند انشائه مقابل القيمة الاسمية للاسهم المصدرة ، او مقابل زيادة رأس المال، والتي تلجأ اليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغل جزء كبير من رأس المال من الأصول الثابتة ما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل [1].

1.2 **الاحتياطات :** بصفة عامة نجدها مطبقة في كل الشركات الاقتصادية بحيث تمثل هذه الإحتياطات أرباح محتجزة لتقوية المركز المالي للشركة بهدف المحافظة على سلامة رأس المال مع اتاحة الفرص للتصدي للخسائر المحتملة مستقبلا كما تنقسم بدورها الى :

- **الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح (10% مثلا من صافي الأرباح في بيت التمويل الكويتي)[2]، يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الاشكال.
- **الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك، كما لا يشترط أن تكون نسبته مساوية لنسبة الاحتياطي القانوني[3].
- **احتياطات أخرى:** خوفا من وجود خسارة أكبر من كل الاحتياطات، بدأت البنوك في استعمال هذا النوع من الاحتياطات لمواجهة خسائر كبيرة محتملة في المستقبل[4].

1.3 **الأرباح المرحلة :** هي أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية الموالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك ، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

ويتمثل كل من رأس المال المدفوع ، الاحتياطات والأرباح المرحلة كحقوق للمساهمين .

1.4 **المخصصات:** وهي أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة للنقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة ، والمخصص عبء يجب تحميله على الايراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

و المخصصات نوعين : مخصصات اهتلاك الأصول ، ومخصصات مقابلة للنقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية .

---

[1] هشام بورمة ، مرجع سبق ذكره، ص113 .

[2] راشد العصار و رياض الحلبي، **النقود و البنوك**، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 119-120.

[3] محمد بوجلال، **البنوك الاسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 53.

[4] محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره،ص 53.

و تمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله، وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص اهتلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يأخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل .

1.5 **مصادر أخرى :** هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة .

و تعد المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما اذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبير، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الاجل ، أما في حالة ما اذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها .

2. **المصادر الخارجية للاموال في البنوك الإسلامية** : تشمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة، وتتضمن الودائع تحت الطلب( الحسابات الجارية )، الودائع الادخارية (حسابات التوفير)، ودائع استثمارية(حسابات الاستثمار)، دفاتر الادخار الإسلامية، صكوك الاستثمار، القروض الحسنة في المؤسسات المالية الإسلامية .

سنقوم فيما يلي بتناول كل نوع من أنواع هذه الودائع بشئ من التفصيل [1]:

1.2. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية ) : يتم في الوديعة تحت الطلب إيداع أو السحب دون قيد أو شرط [2] ، وبموجب شيكات مسحوبة قصيرة الاجل، كما أن استخدامها في أغراض قصيرة الأجل يجب أن يكون بحذر، حتى لا يتعرض البنك لأي موقف يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو أصحاب هذه الودائع [3] هي تبلغ نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 10.8% إذا ما قورنة بالبنوك التجارية، والودائع الجارية [4] و يودعها مودعون دون أي فائدة ربوية عليها [5].و تعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع ، نظرا لان البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال ، وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية " الخراج بالضمان "[6].

[1] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره،ص114-115.

[2] رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصرفي**، دار النهضة العربية،2000،ص 209.

[3] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات مالية، البورصة و البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998،ص 383.

[4] فلاح حسن عداوي الحسين، مؤيد عبد الرحمن، عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، 2000، ص 198-199.

[5] راشد العصار و رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[6] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره،ص 115.

2.2 **الودائع الادخارية (حسابات التوفير) :** هي ودائع يمنح صاحبها بموجبها دفتر التوفير، يقيد فيه ايداعاته ومسحوبات [1]. وبهذا يضمن المودع قيمتها من البنك وقد يشارك البنك هذه الودائع في أرباحه[2]. تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الاسلامية وهي تنقسم الى قسمين هما :

2.2.1 **حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار:** ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري ، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء .

2.2.2 **حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار :** وهذا النوع من الحسابات لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري [3].

دفاتر الادخار الإسلامية : تعد دفاتر الادخار الإسلامية احد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية ، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت.

2.2.3 **ودائع الاستثمار ( حسابات الاستثمار) :** وهي الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل العمليات استثمارية، بحيث تعد أهم مصادر أموال البنك الإسلامي [4] ، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم ".

2.2.4 **الإيداع مع التفويض :** بمعنى أن يكون للبنك الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات البنك ، محليا او خارجيا، وهذا النوع يكون لآجال مختلفة وهذه المدة قابلة للتجديد.

2.2.5 **الإيداع بدون تفويض :** بمعنى أن يختار المودع مشروعا من المشروعات البنك الإسلامي وتستثمر فيه أمواله، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها.

2.3 **صكوك المقارضة :** تعد صكوك المقارضة من مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية وهي على نوعين وهما :

2.3.1 **صكوك المقارضة المشتركة :** وهي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة ويطرحها في الأسواق للاكتتاب ومن حصيلة هذه الصكوك يقوم البنك بتمويل الاستثمارات التي يراها، كما يباشر عملياته المصرفية على اختلاف أنواعها ، ومن صافي الأرباح مجتمعة يخصص البنك جزءا منها لتوزيعه على أصحاب الصكوك ويوزعه عليهم بنسبة قيمة ما

[1] جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، بسكرة، 1996، ص 70.
[2] محمد سعيد انور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005،ص70.
[3] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص 115.
[4] جمال لعمارة،مرجع سبق ذكره،70.

يملكه كل منهم من صكوك وبذلك تختلف قيمة ما يوزع عليهم من سنة لأخرى تبعا لما يحققه البنك من عملياته مجتمعة من أرباح وبالتالي تنفى شبهه التحريم وتعد هذه الصكوك أحد المصادر الخارجية لجذب مدخرات جديدة وخاصة صغار المدخرين مما يوفر قدرا من السيولة لدى البنوك الإسلامية .

2.3.2 **صكوك المقارضة المخصصة :** ويختلف هذا النوع عن النوع الأول في أن البنك يقوم بدراسة عدة مشروعات ويقوم بتمويل ما يقع عليه لاختياره عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدة ، ويقوم أصحاب المدخرات بالاكتتاب في هذه الشروعات كل حسب اختياره، حيث يعد صاحب الصك في المشروع معين شريكا فيه بقدر ما يملكه. ويعد البنك في هذه الحالة وكيلا عن أصحاب الصكوك في كل ما يتصل بإدارة المشروع ومراقبة أعماله وتوزيع أرباحه وهذا النوع من الصكوك يحقق فرصة للمدخرين في اختيار المشروع الذي يرغبون في الاكتتاب فيه.

2.4 **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية :** انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية ، تقوم بعضها والتي لديها فائض في الأموال بايداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ، اما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد .

2.5 **شهادات الإيداع :** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالبنوك الإسلامية ، ويتم اصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة الواحدة من سنة الى ثلاثة سنوات .

و يمكن تلخيص مصادر الأموال في البنوك الإسلامية في الشكل الموالي[1] :

**الشكل رقم ( 02 ) : مصادر الأموال في البنوك**

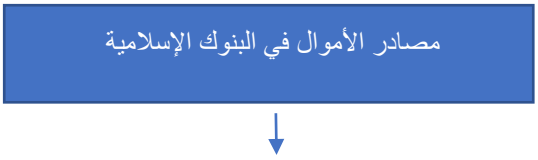


[1] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

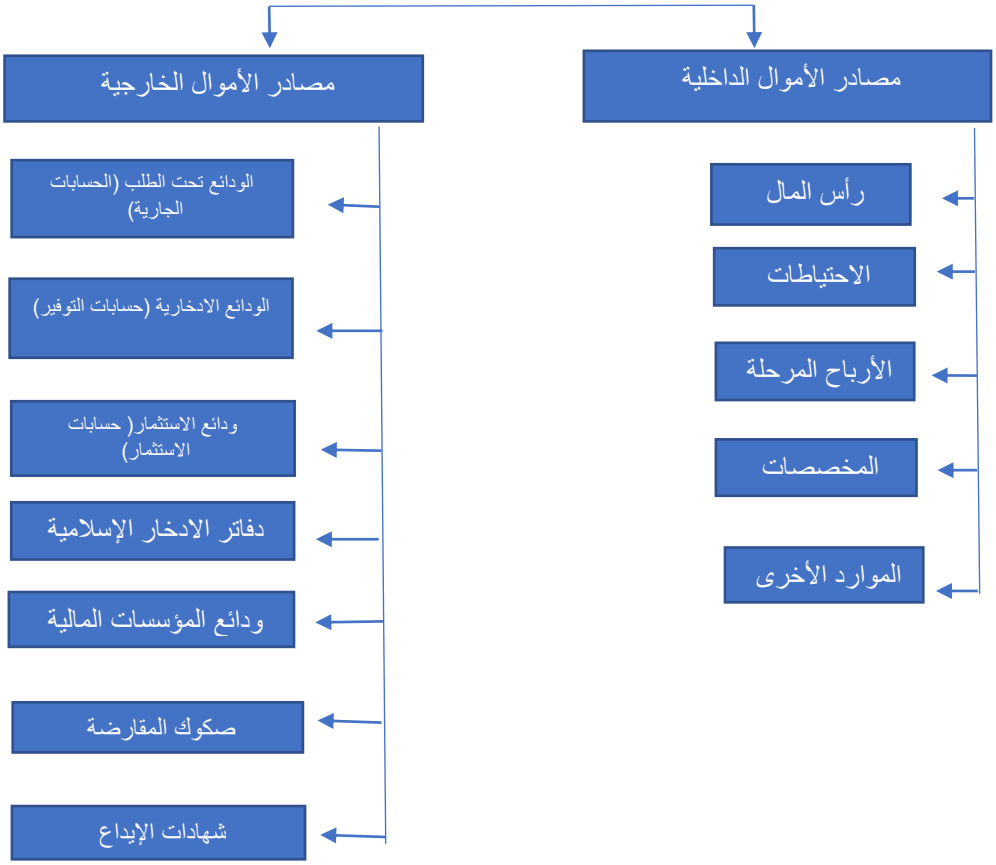


**المصدر** : هشام بورمة،مرجع سبق ذكره،ص 117.

## المبحث الثاني :عموميات حول الصيرفة الإسلامية

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها ولا يمكن إنكار الدور الايجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والإقتصادية والإجتماعية.

**المطلب الأول :مراحل نمو الصيرفة الاسلامية وتعريفها**

إذا أخذنا الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع فإن بداياتها الاولى قد رافقت نشأة التشريع الاسلامي بنزول الوحي وقيام الدولة الاسلامية ، فقد وضع الاسلام الخطوط العريضة لاحكام التعامل بالمال إقراضا واقتراضا واستثمارا ، حيث أقر بعض صور المتاجرة بالمال كالمضاربة : "وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ"[1]. وحرم صورا أخرى كما حرم الربا "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ "[2]، ومع ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الاسلام أدى ذلك إلى ابتكار أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور.[3]

**1. مرت مراحل نمو المصارف الإسلامية بالمراحل التالية:**

1.1 **مرحلة التنظير:** بدأت منذ الاربعينيات من القرن العشرين وتمتد حتى أواخر الستينيات، تميزت بظهور

أصوات من مختلف البلاد الاسلامية تنادي بضرورة تطبيق تعاليم الشريعة الاسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية والمالية. ويمكن القول أن تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر سنة 1963هي أول محاولة لتطبيق أحد مبادئ الشريعة الإسلامية في الواقع العملي، بإنشاء بنوك لا تتعامل بالفوائد. رغم ما حققت هذه التجربة من نجاح على مستوى الريف المصري، إلا أنه تم حلها بعد بضع سنوات من انطلاقها وبالضبط سنة 1967.

1.2 **مرحلة النشأة:** تميزت بتأسيس البنوك الأولى كبنك ناصر الاجتماعي سنة 1971، والذي ينص قانونيا لأساسي على عدم التعامل بالفوائد، سنة 1975، تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية وهو أول بنك إسلامي دولي يملك رأسماله الدول الاسلامية، ويقدم الدعم والمساعدة لأعضائه. وفي نفس السنة تم إنشاء بنك دبي الاسلامي كأول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الاقتصاد، في سنة 1977، تم إنشاء كل من بنك فيصل المصري والسوداني، وبيت التمويل الكويتي. تتميز هذه الفترة بما يلي:

[1] سورة المزمل الآية 20

[2] سورة آل عمران الآية 130

[3] بن عشور حملات، قادة عيبود، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر:الفرص و التحديات**، مجلة التنظيم و العمل، المجلة 10،العدد 3، 2021 ،ص،137 .

- واجهت هذه البنوك الكثير من المشاكل على مستوى التسيير، وأدوات العمل، ونقص الموظفين ...الخ.
- لقيت معاملة خاصة من طرف بنوكها المركزية ولم تخضعها لنفس القوانين المصرفية السائدة في بلدانها.
- وجدت ترحيبا كبيرا من المجتمع الذي دفعتهم العاطفة لمتعامل معها.

**1.3 مرحلة التوسع والإنتشار:** تميزت بإنشاء بنوك إسلامية في أغلب البلدان الخليجية، وبعض البدان في إفريقيا، وآسيا...الخ، كما إتجهت بعض الدول الإسلامية نظامه المصرفي وهي السودان وايران وباكستان. واستطاعت خلال هذه الفترة أن تفرض نفسها ككيانات موجودة ومستقلة حتى في الدول الغربية ولكنها من جهة أخرى:

- فقدت الدعم والحماية من بنوكها المركزية.
- كثر المشككون في مدى توافق أعمالها مع الشريعة لاسلامية[1].

**2. تعريف الصيرفة الإسلامية**

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول ، مقدمة لذلك فكرا إقتصاديا ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت واقعا ملموسا وفعالا تجاوز اطار التواجد لينفذ الى آفاق التفاعل ما لابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعنا الى التعرف على مفهومها[2].

- لقد عرف المصرف الإسلامي على أنه تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعلا يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[3].
- كما أنه: هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة( الربا) أخذا أو عطاءا والالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة[1].

---

[1] أوصالح عبد الحليم،**مادة الصيرفة الاسلامية**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة -الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%89.pdf ، 06/ أفريل/2023، ص5-7.

[2] نبيلة باديس،بلال جغري،كريم زرمان،**أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية** ،مجلة إقتصاديات الاعمال و التجارة، المجلد:06/العدد:02 (2021)،ص208-218،ص211.

[3] نجاة معيزي،**مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في الصيرفة الاسسلامية** ،جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021/2020،ص 20.

- مؤسسة مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

- كما يعرف بأنه المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولا سيما النقود وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين ، هادفة الى إعادة بناء المجتمع المسلم تحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية .

- و تعرف في التشريع البنكي الجزائري انها كل عملية بنكية لا يترتب منها تحصيل أو تسديد الفوائد ( النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 3)[2].

- و تعريفها القانوني : الصيرفة الإسلامية ليست مجرد عملية قرض دون ربا ( الذي يقتصر حاليا على مفهوم قرض الحسن) ؛فهي الاتجار عن طريق المشاركة بالمال على الوجه الذي تقتضيه الشريعة الإسلامية [3].

- من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعبر الوساطة المالية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

- وتختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغايتها ومقاصدها عن المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية قاعدتها الأساسية هي التزامها بالضوابط الشرعية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء[4].

**المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية**

يتميز المصرف الاسلامي عن نظيره التقليدي في عدة جوانب أهمها:

**1. خصائص المصارف الإسلامية :[1]**

---

[1] دحو محمد،**انعكاسات تطوير الصيرفة الاسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ل م د ،شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ،جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر-،2019-2020،ص،46.

[2] خطوي منير، بن موسى أعمر ،**النو افذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجز ائر**،مجلة إضافات اقتصادية،المجلد 05/العدد:02(2021)،ص87.

[3] بلقاسمي سليم ، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجز ائر على ضوء نظام بنك الجز ائر رقم 20-02**،مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،مجلد 06عدد:10 -ISSN:2477 9814،ص 90.

[4] ميموني بلقاسم.عبود ميلود،ضمضمة سعاد،**الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الو اقع و المامول**،مجلة آفاق للبحوث و الدراسات،العدد الثاني-المجلد2- جوان2018،ص292.

حيث تعتبر العقيدة الإسلامية وحفظ المال المصدر الذي يستلهم منه المصرف الاسلامي توجهاته الاستثمارية، ويرسم حدود تعاملاته بناءا على مبدأ الاستخلاف، فالمصرف الإسلامي يسعى من خلال ممتلكاته المادية والمالية لتعظيم تحقيق أهدافه، مع التقيد بعوامل وشروط تفرضها العقيدة التي تسعى الى حماية الأطراف المختلفة للتعاملات، فتعظيم المردودية يجب أن يكون بالأساليب التي تتوافق مع الشريعة الغراء، ويتم استثماره بالوسائل المشروعة وفي الأوجه المشروعة، مما يؤدي الى كفاءة تنظيم الدورة الاقتصادية من الإنتاج الى التوزيع . ولعل الخدمة المصرفية كمنتج تحتاج الى التسويق، وتسويق الخدمات المالية في المصارف الإسلامية تتميز في عناصرها المزيج التسويقي من حيث الترويج، اذ أن الجمهور المستهدف من التمويل الإسلامي مستعد لتحمل تكلفة تمويل أعلى مقابل الشعور براحة بال ناتجة عن شرعية المعاملات، ومن ما يدل على خضوع المصارف الإسلامية لأحكام التي تمليها عليها الشريعة الإسلامية ما يلي :

**1.1 عدم تعاملها بالفائدة :**

يحظر في المصارف الإسلامية التعامل بسعر الفائدة، سواء بالدفع أو القبض، اذ أن السعر المحدد والمفروض دفعه عند أجل الاستحقاق غير وارد، ويتم الاستعاضة بآلية المشاركة في مختلف عوامل الإنتاج بين المصرف الإسلامي والعميل، والقائم على تقاسم عوائد عوامل الإنتاج والذبذب فيها . ومن غير المعلوم معدل عائد الأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية، اذ تسعى الى تعظيم قيمة محفظتها المالية بالإستخدام الأمثل للموارد المالية .فحسب فلسفة المصرف الإسلامي ان النقود لا تلد نقودا مثلها بأخذ القيمة الزمنية للنقود في الحسبان ، والفائدة محرمة لأنها من الربا والربا محرم في الإسلام .

و يتجه الجمهور والعلماء الى أن الفائدة تفتح باب الظلم والاستغلال، فمعظم الازمات خاصة المالية منها كان سببها السعر الجبري المفروض مسبقا مهما كانت نتيجة العملية الإنتاجية، مما يخلق فارق بين القيمة النقدية والقيمة الانتاجية، مما يعني عدم وجود تكافل بين طرفي المساهمة في العملية الإنتاجية، وهذا جوهر ما جاء به الدين الإسلامي. ولعل غالبية المسلمين خاصة يتجنبون التعامل بالفائدة المصرفية نظرا للعقيدة المحرمة لها ، اذ جاءت عدة نصوص

[1] نجيب الله حاكمي، **ادارة المخاطر المالية في المصارف الاسلامية – دراسة حالة مصرفين اسلاميين** -،اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران 2 الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2019/2018،ص 12-15.

قرآنية تدل على صراحة حرمة التعامل بالفائدة ونذكر منها قوله سبحانه وتعالى :" وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا"[1].

و يلتزم المصرف الإسلامي في استثماره لخلق قيمة مضافة.و تمويله للمشاريع ذات المنفعة على القاعدتين أساسيتين هما :

- قاعدة الغنم بالغرم: بمعنى ان حق طرف في الحصول على العائد مرتبط ومقيد حسب استعداده لتحمل المخاطرة.
- قاعدة الخراج بالضمان: بمعنى ان الذي يضمن أصا شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.

### 1.2 تصحيح وظيفة راس المال في المجتمع :

يتجه الفكر الاقتصادي الإسلامي الى تحديد وظيفة النقود على أنها وسيلة للتبادل، فلا يمكن ان تلد نقودا، وليست سلعة يتم المتاجرة بها، وإنما تعتبر أداة لتحريك عوامل الإنتاج العاطلة لتحريكها وتسخيرها في الدورة الاقتصادية في شكل استثمارات حقيقية . بمعنى تسخير رأس المال كخادم لمصالح المجتمع لا ككيان مستقل ينمو بمعزل عن المجتمع وبعيدا عن مصالحه.

### 1.3 خضوع المصرف الإسلامي للرقابة الشرعية :

و هي هيئة مستقلة تعنى بمراعاة مدى التزام وتوافق وتطابق رسالة المصرف الإسلامي الربحية والتنموية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من حيث شرعية المعاملات المالية القائمة على العدالة والتضامن المالي والمادي بين أطراف المعاملات، تهدف الى مراعاة المصداقية الشرعية للابتكارات المالية للمصارف الإسلامية.

### 1.4 الصفة التنموية

[1] سورة النساء 121

انطلاقا من أن التمويل يعتبر غذاء تحريك الطاقات الكامنة والعاطلة، نجد ان الاكتناز في البلدان المسلمة يكون معتبرا نتيجة تفضيل جمهور واسع له على ان يودعه أو يوظفه في مصارف تتعامل بالفائدة، مما يحرم الاستثمار من تسخير هته الأموال لتحريك مختلف عوامل الإنتاج، وبالتالي القضاء على البطالة، خلق قيمة مضافة، الحد من الاستراد، الحفاظ على قيمة العملة، عدم اللجوء الى المديونية الخارجية، النهوض بالهياكل القاعدية سيما مع اطلاق خدمات الصكوك وإصدارها في العديد من الدول لخدمة التنمية المحلية المستدامة، وتسخيرها في ترقية الخدمة العمومية من جهة عبر زيادة التنافسية ، والنهوض بالهياكل القاعدية للبلدان.

## 2. أهداف المصارف الإسلامية:[1]

تسعى المصارف الى تحقيق عدة اهداف أهمها :

### 2.1 الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعى الإدخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الإقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة إقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الاسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية ، وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في النواحي الآتية:

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية .
- تحقيق مستوى توظيف مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة .
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة.
- توفير خدمات الإستشارات الإقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

### 2.2 الأهداف التنموية:

[1] نبيلة باديس، مرجع سبق ذكره،ص212-213.

من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط، إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة.

و يرى البعض أن " ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وان كان غير مترادفين، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجامعة".

و مما تقدم يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الإقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسية من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الإقتصاد القومي، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

تتمثل الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية في سعيها الى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية بما ينسجم وعقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية، ويشكل حافزا قويا لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الإسلامية وتأجيج روح الابتكار والابداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار.

### 2.3 الأهداف الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية الى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي، ان المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامية وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وانعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية .

### 2.4 التأثر بالأزمة المالية:

تعتبر البنوك الإسلامية أقل تأثيرا بالأزمة المالية وهذا راجع الى عدة عوامل ، منها:

- أن البنوك الإسلامية معاملاتها على نظام المشاركة، فيعلم العميل أن التعامل بينها مبني على الربح والخسارة، فهذا ما يخفف المخاطر عليها.
- البنوك الإسلامية إستثمارها حقيقي، عكس البنوك التقليدية.
- هي لا تتعامل بالأدوات المالية المستحدثة المخالفة للشريعة، فيجنبها مخاطر الازمات المالية.
- أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وإنهيار سوق المال وشُحَّ السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الاسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية ، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية .
- و لكن هي معرضة أيضا لنفس التأثيرات التي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي يطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثمراتهم المالية.

**المطلب الثالث : صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**

مما لا شك فيه أن المصارف تعد من بين أهم المؤسسات المالية، ولها دور أساسي في تدعيم الحركات المالية والتجارية وتطويرها شكلا وعمقا في الأسواق المالية كافة وفي تنمية الحياة الاقتصادية بجميع اشكالها من تجارية وصناعية وزراعية ومهنية وغيرها، فضلا عن تقديم الخدمات والتسهيلات لتحقيق أهدافها الرئيسية .و بما أن هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لا تتفق مع طبيعة مبادئ الشريعة الإسلامية واحكامها، لذا كان لابد من السعي لايجاد بدائل أو أساليب تمويلية جيدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هناك العديد من صيغ الإستثمارية الإسلامية تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها، والتي يمكن تقسيمها الى صيغ التمويل القائمة على عائد الاستثمار وصيغ التمويل القائمة على المديونية.

1. **صيغ التمويل القائمة على عائد الإستثمار:** ويتم فيها استبدال علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في تحمل المخاطر من ربح او خسارة ، مع اقتسام العوائد ، وفق قاعدة "الغنم بالغرم" ومن أهم هذه الصيغ أو المنتجات ما يلي[1] :

[1] دحو محمد،مرجع سبق ذكره، ص57.

1.1 **صيغة التمويل بالمضاربة :** تعتبر المضاربة اشتراك بين البنك والعميل من خلال قيام الطرف الأول بالتمويل والطرف الثاني بالعمل، على أن يكون اقتسام في الأرباح حسب الإتفاق بينهما وفي حالة الخسارة يتحمل البنك تكاليف هذه الخسارة مالم يكن هناك تقصير من العميل.

**1.1.1 تعرف المضاربة**

**لغة :**الضرب في الأرض ، وهو السفر فيها للتجارة ومنها قوله تعالى"وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"[1] و يسميها أهل الحجاز القراض_بكسر القاف _ وهو لفظ مشتق من القطع لأن صاحب المال يقتطع جزء من ماله ويمنحه للمضاربة. أما **اصطلاحا** فهي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما مالا للآخر –العامل أو المضارب_ الذي يقوم ببذل جهده في تقليب المال والاتجار به على أن يتشاركا في الأرباح بنسب معلومة متفق عليها في حال الربح، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال ما لم تكن ناتجة عن تقصير المضارب وإهماله، وإن لم يتحقق الربح أو الخسارة فان لصاحب راس المال ماله ولا شيء لصاحب العمل، وهناك من يقول بتوسعة عقد المضاربة ليستوعب الكثير من المعاملات ويعتبرها عقد على الشركة بمال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الاخر، وبما أن المضاربة عقد فيجب أن تتوفر الأهلية في طرفي العقد رب المال والمضارب، ويمر عقد المضاربة بثلاث مراحل أساسية وهي :

- المرحلة الأولى : تسليم المال من صاحب المال الى المضارب.
- المرحلة الثانية : قيام المضارب بتقليب المال وفق أنشطة محددة.
- المرحلة الثالثة: توزيع العائد على الطرفين بنسب متفق عليها.

1.1.2 **أحكام المضاربة :** على الرغم من إختلاف الفقهاء في بعض تفاصيل أحكام المضاربة وذلك بالنظر لاختلافهم حول المجالات التي تشملها المضاربة، غير أن هناك ثلاث مجالات أساسية تتحدد من خلالها شروط المضاربة وهي عللى النحو التالي :

- **شروط تتعلق براس المال :** يجب أن يكون رأس مال المضاربة يحقق الشروط الأساسية التالية :
  - أن يكون نقدا .
  - أن يكون معلوم المقدار والصفة .

[1] سورة المزمل الاية 20.

- أن يكون عينا حاضرا لا دين في ذمة المضارب.
- أن يسلم الى المضارب.

- **شروط خاصة بالعمل :** في هذا الإطار لا بد من التميز بين المضاربة كعمل من جهة وبين المضارب كعامل من جهة أخرى، وذلك وفق ما يلي :

**1.2.2. عمل المضاربة** : هناك عدد من الشروط الواجب التقيد بها في عمل المضاربة أهمها ما يلي :

- يجب ان يكون عمل المضاربة مشروعا مما تجوز فيه المضاربة.
- لا يجوز إقراض مال المضاربة أو تقديم هبة منه .
- يجوز تعدد المضارب ورد المال أو أحدهما .
- لا مانع من تقييد المضارب ببعض القيود التي لا تأثر على المضارب في تحقيق المقصود من المضاربة و تحصيل الربح .
- لا يجوز دفع مال المضاربة لمضارب أخر دون موافقة صاحب رأس المال .

و ضمن نفس الاطار لا بد من الإشارة إلى أن المضاربة تأخذ عدة أشكال وفق ما يلي :

- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يقيد فيها صاحب المال المضارب بشروط تتوافق مع الشرع فيما يخص نوع العمل ومكانه والمدة التي تتم خلالها المضاربة.
- **المضاربة المطلقة :** هي المضاربة التي تترك الحرية للمضارب في ممارسة عمله وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وتقسم المضاربة المطلقة من حيث عدد الشركاء الى : المضاربة الثنائية التي يكون طرفها اثنان، والمضاربة المتعددة التي تكون فيها العلاقة متعددة، حيث يتعدد أرباب المال أو يتعدد المضاربون أو يتعدد كليهما.
- **العامل أو المضارب:** المضارب يجب أن تتوفر فيه شروطا أساسية تجعله قادرا على إدارة المضاربة، أهمها ما يلي :

- أن يكون أمينا في مال وعمل المضاربة لأنه غير ضامن في خسارة تقع ما لم تنتج عن خيانته أو إهماله و تقصيره.
- يجب أن يسلم رأس مال المضاربة للمضارب بغرض العمل على تحقيق ربح ضمن أنشطة ربحية.
- يتحمل المضارب نتائج إساءة التصرف في مال المضاربة .

- المضارب يستحق الربح في المضاربة بالعمل .

- **شروط تتعلق بالربح او الخسارة :** المضاربة عقد بين رب المال وصاحب العمل على اقتسام ربح المضاربة على أساس النسب التي اتفقا عليها ، وفي حالة وقوع الخسارة يتحملها صاحب المال اذا لم تكون ناتجة عن تقصير وإهمال صاحب العمل، كما لا يجوز للمضارب أخذ نصيبه من الربح إلا بحضور صاحب المال ، حيث أن الربح في الإسلام يستحق بالمال او العمل أو الضمان، وعلى هذا الأساس هناك بعض الاحكام الخاصة المرتبطة بالربح والخسارة أهمها ما يلي :

- يجب خصم كل المصاريف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعمل المضاربة وذلك قبل توزيع الربح بين طرفي المضاربة.
- يجب أن تحدد حصة كل طرف وفق لنسبة معينة من الربح متفق عليها .
- يجب أن تكون حصة أطراف المضاربة حصة من الأرباح وليس رأس المال .
- لا يجوز لصاحب المال اشتراط ضمان على صاحب العمل .
- لا يجوز اشتراط قيمة محددة من الأرباح لأحد الطرفين .[1]

1.2 **صيغ التمويل بالمشاركة:** يعتبر التمويل المشاركة من أفضل الأساليب التمويلية التي طرحتها المصارف الإسلامية . ولهذا ينبغي على المصرف التوسيع فيه بقدر ما تسمح به موارده .

**1.2.1 تعريف المشاركة :**

**لغة:** تعرف على أنها المشاركة أو الشراكة هي الاختلاط أو الامتزاج، أي يخلط المالكين النصيبين الماليتين فيما بينهما بحيث لا يتمايزان عن بعضهما فيصعب التفرقة بينهما

**أما اصطلاحا** : يختلف معنى الشركة باختلاف أنواعها والنقطة المشتركة في التعاريف أنها اختصاص شخصين أو اكثر بمجال واحد يقصد من ورائه تحقيق الربح أو الفائدة المنتظرة ينتفع بها الناس، وبمعنى آخر: هو أسلوب تمويلي يقوم على أساس اشتراك بنك إسلامي مع العملاء في تمويل نشاط معين على أساس مبدأ اقتسام الربح والخسارة.

**1.2.2 شروط المشاركة :**

[1] علام عثمان، **محاضرات في الصيرفة الاسلامية**، ص14، 2023/05/06، 15:00، file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/sys.pdf

إن هذا النوع من التمويل شروط يجب توفيرها والمتمثلة في:

- يشترط في كل شريك أن يكون أهلا للتوكل كما لا يشترط مسلمين فيجوز مشاركة المسلم للكتابي ولكن مع اشتراط الرقابة على الكتابي.
- عقد الشركة عقد لازم وفسخه جائز في حضور الشريك مع الشرط عدم حدوث الضرر.
- يكون العائد حسب الاتفاق المبرم وتكون الخسارة حسب نسبة رأس المال لكل شريك ولقد أجاز الإسلام مشروعية هذه الصيغة وقدرتها على تنمية الأموال والثروات والاستثمارات وخير دليل لهذا النوع من الصيغ قوله تعالى " فإن كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث" .[1]
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا ويمكن التصرف فيه .
- أن يكون راس المال من النقود أجاز بعض الفقهاء ان يكون من المعروض .
- يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويتقاسم الشركاء الربع بالنسبة المتساوية كما يجوز أن يختلفوا في الربح بالرغم من تساويهم في المال.

1.2.3 **أنواع المشاركة:** تأخذ المشاركة اربع صور :

- **المشاركة المباشرة ( تمويل صفقة معينة):** وسميت بتمويل صفقة معينة وذلك لمشاركة البنك وعملائه في عملية واحدة فقط، فيدخل البنك الإسلامي شريكا في عملية تجارية استثمارية مشروعة مستقلة عن بعضها البعض وتخص بنوع معين أو عدد محدد من السلع ، وتكمن أهمية هذا النوع لدى البنوك الإسلامية في سرعة الإنجاز والدخل السريع بما يؤدي الى زيادة معدل دوران رأس المال البنك بمجمله.
- **المشاركة الثابتة ( الدائمة):** وتعني أن يشارك البنك الإسلامي مع شخص أو أكثر احدى المؤسسات التجارية أو العقارية أو الزراعية يمول البنك هذه العملية تمويلا مشتركا جزء من البنك أخرى من الشركاء وتوزع الأرباح والخسائر في نهاية كل سنة مالية طبقا للنسب المحددة من رأس المال ( مقدار المساهمة في رأس المال ).
- **المشاركة التشغيلية ( المشاركة في رأس مال المشروع):** تكون عن طريق المساهمة في تمويل راس المال مشروع معين من يحث يقوم البنك بتقييم أموال الشريك ليحدد حجم التمويل الذي يستخدمه ويشترط أن لا يقل مقدار مساهمة الشريك عن 15% جملة وليس المال المشروع الذي سيتم تشغيله ويمتاز هذا النوع بما يلي:

[1] سورة النساء الآية 13.

- بنقل المخاطر التي يتعرض لها صاحب الودائع الاستثمارية.
- يمكن البنك بمسك دفاتر منظمة خلافا للمرابحة .
- يمارس البنك نوع من الاشراف والإدارة والرقابة على المشروع .

- **المشاركة المتناقصة ( المنتهية بالتمليك):** أن يعطي البنك فيها الحق للشريك في أن يحل محله في الملكية دفعت واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها . وطبيعة العملية.

و بذلك يكون اما البنك الإسلامي صورة تمويلة سهلة وواضحة يمكن ممارستها لتمويل المشروعات.[1]

**1.3 المزارعة والمساقاة:**

1.3.1 **المزارعة:** وهي من أهم مجالات التوظيف وأشكاله في البنوك الإسلامية، وتقوم المزارعة أساساً على الزرع ببعض الخارج منه، وذلك أن يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها ، ويقومان باقتسام الزرع، وتعد المزارعة من نوع المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بمال أو أحد عناصر الثروة وهي الأرض والعنصر الثاني وهو العمل من جانب الشريك الآخر، ويتجلى عمل البنك الإسلامي في أن يتأكد من توافر عدد من الشروط عند بحث طلب المزارعة وهي:

- أهلية الطرف المتعاقد معه على الزراعة سواء من الناحية القانونية أو الناحية الفقهية، فضلا عن باقي عناصر الأهلية بالنسبة للبنك الإسلامي والتي يتعين توافرها، في العميل طالب التمويل في عملية المزارعة.
- صلاحية الأرض لزراعة المحاصيل المتفق عليها، أو قابلية الأرض للاسترجاع بذات المحاصيل، ودون أن يتكبد البنك أو العميل مشقة كبيرة وتكاليف ضخمة تجعل تكاليف الإنتاج غير مناسبة أو تستغرق رأس المال دون إنتاج حقيقي لمدة طويلة نسبيا ، بينما توجد بدائل للاستثمار والتوظيف أفضل.
- تحديد مدة التمويل وأن ينص في العقد على أن الناتج أو المحصول الذي سيتم جنيه مشاع بين البنك والعميل، ويتم تقسيمه بنسبة متفق عليها بينهم.
- أن يخلي البنك باعتباره صاحب التمويل المال بينه وبين العميل، أي يتيح له التمويل المطلوب ليقوم بشراء مستلزمات المزارعة واحتياجاتها من الآلات وأسمدة، وكيماويات دوائية وحشرية فضلاً عن البذور ودفع أجور الأيدي العاملة .

[1] **صيغة المشاركة**، 2023/05/06، 15:55pm، file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/rym_selmi.pdf

- أن يحدد في العقد نوع الزارعة المستخدمة، ونوع المحصول الذي سيتم زراعته حتى لا يثار نزاع بين أطراف العقد.

1.3.2 **المساقاة:** تهتم البنوك الإسلامية بها كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي، والأصل فيها أن يدفع الرجل شجره إلى آخر، ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج مقابل جزء معلوم من الثمار التي ينتجها هذا الشجر، وفي شكل نسبه من هذا الإنتاج .

وفي هذا المجال ونظراً لامتلاك الدول الإسلامية أراضٍ شاسعة ، فإنها تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه لري هذه الأراضي وزراعتها زراعة تجارية واسعة وكثيفة، ومن ثم يمكن للبنك الإسلامي أن يقيم هذه المشروعات.[1]

**1.4 المغارسة:**

**1.4.1 تعريف المغارسة:**

تعرف المغارسة على أنها دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم إقتسام الشجر و الأرض بين الطرفين حسب الاتفاق، أي أن المغارسة عقد يجمع مالك الأرض و العامل الذي يقوم بزراعة الأرض بأشجار معينة، و يكون الشجر و الأرض بينهما بالاتفاق ؛و يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق صيغة المغارسة عن طريق تملكها للأراضي الزراعية و منحها لم يقوم باستغلالها وفق صيغة المغارسة ، و هو ما يمنحها امتياز الحصول على استثمار طويل الأجل ذو عائد سنوي.[2]

**1.4.2 شروط المغارسة :**

- أن يغرس العامل في الأرض الشجر ثابت الأصول، دون زرع المقاتي والبقول .
- أن يتفق أصناف الشجر والتقارب في مدة إطعامها ( اثمارها ) فإن اختلف فلم يجز.
- أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر فإن كان له حظه من أحدهما لم يجز.
- أن لا تكون المغارسة في أرض موقوفة لأن المغارسة كالبيع.

---

[1] منذر عبد الهادي رجب زيتون، **Assessing Performance and Quality of Means of Investment (Murabaha, Speculation, Partnership, Lease Ending Ownership) in the Islamic Jordanian Banks\applied study**
،قدمة هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علو درجة الماجستير تخصص ادارة الاعمال كلية الاعمال،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،الفصل الدراسي الثاني:نيسان(2010/4)،ص48-49.

[2] حدباوي أسماء، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد:17العدد:01(2023)، ص 808.

### 1.4.3 تطبيق صيغة التمويل بالمغارسة :

تعتبر صيغة المغارسة من صيغ التمويل القصير الأجل وتختلف مدتها بإختلاف نوع الشجر المغروس ويمكن للبنك أن يطبق هذه وذلك الصيغة بأن يشتري البنك أراضي من أمواله الخاصة ثم يمنحها لمن يعمرها على سبيل المغارسة أو يقوم البنك بتعمير أراضي لأصحابها على سبيل المغارسة وذلك بإستخدام عمال على أن تكون حصته حسب ما اتفق عليه[1].

## 2 صيغ التمويل القائمة على المديونية:

### 2.1 المرابحة :

### 2.1.1 تعريف المرابحة

**لغة** : وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه،

المرابحة في **الاصطلاح** هي بيع السلعة بثمنها الذي قامت به مع ربح معلوم.نستنتج ضرورة توفر ثلاث عناصر أساسية حتى تكون المرابحة صحيحة:

- دخول السلعة في ملك البائع مرابحة حتى يمكن بيعها للمشتري مرابحة وحتى لاتدخل في إطار بيع الانسان ما ليس عنده ممنوع شرعا.
- ذكر الثمن الأصلي للسلعة.
- زيادة ربح معلوم متفق عليه.

### 2.1.2 خصائص المرابحة ومشروعيتها:

بالنظر الى طبيعة المرابحة يتضح بأنها تندرج ضمن الخصائص التالية:

- أنها عقد من العقود وهو ما يعني ضرورة توفر ركني العقد في المرابحة وهما الايجاب والقبول أو توفر فيها الصيغة والعاقدان والمحل ولكل ركن من هذه الأركان شروط يتعين توفرها منها: توفر الأهلية لكل من العاقدين والقدرة

[1] مرجع سبق ذكره ، ص31، 2023/05/07 file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/rym_selmi.pdf

على تسليم محل العقد، وأن يكون معلوما علما نافيا للجهالة، الى غير ذلك من الشروط التي يجب أن تتوفر في العقود، وبما يتوافق مع طبيعة المرابحة.

- أن المرابحة تعد معاملة من المعاملات التي أجيز التعامل بها للتسيير والتخفيف عن الناس ولسد حاجيات الانسان وقضاء مطالبه ورفع الحرج عنه، وهي تدخل في دائرة المعاملات الحلال التي تندرج في نطاق المشروعية الإسلامية شأنها في ذلك شأن صور البيوع الأخرى كالبيع المطلق والاجارة والسلم والشركات والرهن والوضعية لما فيها من النفع والمصلحة.

- المرابحة هي بيع من البيوع وفي هذه الجزئية تختلف المرابحة عن البيع العادي الذي يطلق عليه المساومة والتي يبيع فيها الانسان السلعة الى المشتري بعد المساومة بينهما على الثمن بغض النظر عما قال عليه المبيع من المال، ويترتب على كون المرابحة عقد البيع سريان الأحكام العامة للبيع على عقد المرابحة ومنها أن يكون المبيع مملوكا للبائع عند ابرام العقد.

- أن المرابحة تقوم على الربح الحلال حيث يكون الربح ناتجا عن سعي الانسان بالمال أو العمل أو الخبرة، فالبائع يملك مالا يشتري به عينا من الأعيان ثم يتولى بيعها نظير ربح معين وبالتالي يكون حصل على الربح من مصادره المشروعة بمنأى عن الربا أو الغش أو التدليس أو الغرر.

### 2.1.3 تطبيق صيغة المرابحة في المصارف الإسلامية

تستخدم المرابحة على نطاق واسع كأحد مصادر التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي لعملائه تلبية لاحتياجاتهم ولشراء السلع أو تمويل العمليات التي تطلبها أوجه النشاط التي يمارسونها، والتي يلجؤون لتوفير رأس المال اللازم لتمويلها ولتجنب التعامل بفائدة مع البنوك التجارية ويستهدف المصرف الإسلامي من هذا التمويل استثمار الأموال المودعه لديه وتحقيق الربح المشروع والخالي من الربا وخدمة عملائه بالأساليب الشرعية وهو" المرابحة للآمر بالشراء" وهي أن يطلب الفرد أو المشتري من شخص آخر شراء سلعة معينة له بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد منه بشراء السلعة مرابحة، وذلك مقابل الربح المتفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات[1].

## 2.2 الاجارة ( التأجير):

[1] طويطي مصطفى،شرع يوسف، **صيغ التمويل الاستثماري في الاقتصاد الاسلامي و ظوابطه دراسة حالة**، ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي،الواقع،ورهانات المستقبل، يوم 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،ص 6-7.

2.2.1 **مفهوم الإجارة** :الإجارة في اللغة مشتقة من الأجر وهو العوض، أما اصطلاحا فتعني تمليك منفعة وهي عبارة عن عقد على تمليك منافع أصل من الأصول بعوض معلوم. والإجارة معاملة مباحة مصداق لقوله تعالى " قالت احداهما يا ابتِ استاجره ان خير من استأجرت القوي الأمين "[1]، وعلى هذا الأساس تبيح الشريعة الإسلامية تأجير الأصول التي يستفيد منها المستأجر مقابل دفع قدر من الايجار متفق عليه بين المأجر والمستأجر، ويتضمن عقد الاجارة على أركان أساسية وهي :

العاقدان وهما المأجر والمستأجر ويشترط فيهما الأهلية ، الصيغة حيث يشترط فيها ما يشترط في عقد البيع باستثناء المدة التي يجب ان تكون محددة، العين او الأصل، المنفعة، الأجرة، ويشترط في عقد الاجارة شروط أساسية تتعلق بالعقد وبالمنفعة أو الأصل المعقود على تأجيرها، وأهمها ما يلي :

- أن يكون العقد واضحا، ويتم قبوله من الطرفين( الايجاب والقبول من قبل البنك والمستأجر) .
- يجب ان يوضح العقد حقوق وواجبات الطرفين بشكل واضح .
- يجب أن تكون مدة التأجير لفترة محددة ومقابل مبلغ محدد، ورجع الأصل لمالكه بعد انتهاء مدة العقد.
- أن تكون المنفعة مباحة شرعا .
- أن تكون معلومة عن التعاقد لتحقيق انتفاء الجهالة المؤدية الى نزاع.
- أن لا تكون المنفعة بها عيوب تحد او تمنع الانتفاع بها .
- أن تكون المنفعة حاضرة مقدورة التسليم، بحيث لا يتعلق بها حق الغير .
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل .
- أن يكون الثمن معلوما بكل تفاصيله.

2.2.2 **أنواع الاجارة:** تتخذ الاجارة في المصارف الإسلامية أسلوبين رئيسيين يتمثلان في :

- **اجارة التشغيلية :** تقوم على أساس تمليك المستاجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه عند نهاية مدة الاجار، ويستخدم هذا النوع في حالة الأصول ذات القيم المرتفعة التي يعجز المستاجر عن اقتنائها كالسفن والطائرات ، وتتميز الاجارة التشغيلية بكونها تتضمن على مسؤولية المؤجل _ البنك_ للمصاريف الراس مالية

[1] سورة القصص،الآية 26

التي تتعلق بصيانة الأصل خلال فترة التاجير ، على ارتباط على ان المنفعة الاجارية مرتبطة بمسؤولية الصيانة . وتمر الاجارة التشغيلية بالمراحل التالية :

- يقوم البنك بشراء الأصل ( قد يتم الشراء وفق مواصفات يقدمها العميل ).
- يقوم البنك بتاجير الأصل وفق مدة محددة يتفق عليها ( وذلك حسب طبيعة الأصل او العقار) وخلال فترة التاجير يبقى الأصل ملكا للبنك، كما قد يتضمن عقد التاجير فترة سماح وذلك بغرض التيسير على المستاجر.
- عند انتهاء فترة التاجير يعود الأصل أو العقار لمالكه_ البنك _

و نشير في هذه الحالة بأنه يمكن أن يشترك البنك الإسلامي مع المستثمرين في عملية الاجارة ويتم تقاسم الدخل الايجاري وفق نسب متفق عليها حسب حصة كل طرف عند شراء الأصل، كما يمكن للبنك الإسلامي شراء نصيب أي مشارك طبقا للعقد المتفق عليه.

- **اجارة المنتهية بالتمليك :** وتعرف أيضا على أنها " اجارة واقتناء أو الاجارة التمليكية " وتتمثل في عقد ايجار مع وعد بالبيع مقابل مبلغ رمزي في نهاية مدة الايجار. حيث تتضمن قيام المصرف بشراء اصل من الأصول بغرض تاجيره للعميل مقابل أقساط ايجارية متفق عليها في العقد، على ان تنقل ملكية الأصل للعميل بعد انتهاء مدة الايجار اما عن طريق الهبة او عن طريق البيع مقابل مبلغ يراعي في مدة الاستخدام_مقابل قيمة متبقية، وهناك طريقتان تتعامل بهما البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالجارة المنتهية بالتمليك :

- ياجر البنك الأصل للمستأجر مقابل أقساط ايجارية متفق عليها، وبعد انتهاء مدة الايجار تنتقل ملكية الأصل للمستأجر اما عن طريق الهبة او بشراء الأصل بقيمة متبقية من البنك. وهذه الطريقة يتعامل بها بنك البركة وبنوك ماليزيا الإسلامية .
- يتفق الطرفان على ان تتضمن الأقساط المدفوعة بانتظام جزء من قيمة الايجار ونسبة محددة من الأرباح، على ان تنتقل ملكية الأصل الى المستأجر بعد انتهاء فترة الايجار، حيث تأخذ هذه الطريقة شكل البيع بالتقسيط .[1]

## 2.3 الاستصناع

### 2.3.1 تعريف الاستصناع

[1] مرجع سبق ذكره،ص 23-25 ، 2023/05/07 file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/sys.pdf

عقد بيع يجمع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) حيث يطلب العميل عقار أو سلعة وفق مواصفات معينة ويكون البنك وسيطا ويطلب من الصانع صنع السلعة وعند الانتهاء من إنجاز السلعة يقوم البنك بيعها للعميل وفقا للعقد المبرم بينه وبين العميل.

يتم استخدام عقد الاستصناع في تمويل عقد المقاولات، وفي تلبية طلبات التجار أو المستهلكين الذين يرغبون بسلعة ذات مواصفات محددة ويقوم البنك بتوفيرها عن استصناعها عند المشاريع الصغيرة[1]

2.3.2 **شروط الإستصناع :** نذكر منها :

- بيان المصنوع محل العقد من حيث الجنس والنفس والصفة .
- أن يكون محل العقد ما يجري عليه التعامل بين الناس .
- يجري الإستصناع فيما يصنع صنعا. ولا يجري فيما لا تدخله الصنعة كالقمح والشعير وغيرها من السلعة الطبيعية.
- تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع فإذا كانت المواد من المستصنع لا من الصانع فان العقد إيجارة لا استصناعا .
- يكون العقد الإستصناع لازما للطرفين فليس لأحدهما الرجوع الا في حالة وجود المصنوع مغاير للأوصاف المطلوبة.
- لا يشترط في عقد الإستصناع تعجيل رأس المال ( الثمن ) ويجوز أن يكون مؤجلا أو مقدما.
- يشترط تعيين الأجل لتسليم المصنوع سواء كان قصيرا أو طويلا منها للجهالة المفضية إلى التنازع بين الصانع والمستصنع.

**2.3.3 مجالات تطبيق الإستصناع :**

[1] معزوز سامية، **العوامل المؤثرة على قرار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية – دراسة عدد من البنوك التجارية لولاية قسنطينة**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2022،ص189.

- يستخدم عقد الإستصناع في الصناعات المتطورة ومهمة جدا في الحياة المعاصرة كإستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى او المعامل اليدوية .
- يطبق عقد الاستصناع عموما في مختلف الصناعات مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المختلفة المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية ( تعليب وحفظ المنتوجات الطبيعية وغيرها ).[1]

**2.4 بيع السلم :**

**2.4.1 تعريف**

وهو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما ويدفع بالكامل في الحال وهنا يتم دفع المبلغ نقدا ولكن يتم تأجيل توريد السلعة المشتراة ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية حيث يتم التعامل مع المزارعين الذين يتوقعون الحصول على سلعة وفيرة أثناء الحصاد سواء من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم حيث يمكنهم شراؤها وتسليمها إذا تعثر محصولهم والغرض الأساسي من هذا الأسلوب هو تلبية المشروعات الزراعية الصغيرة الذين بحاجة إلى تكاليف زراعة محاصيلهم حتى ميعاد جني المحصول كما تلائم المنشأت الإنتاجية التي تقو م بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج نهائي أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة مثل إنتاج بعض مكونات السيارات...

**2.4.2 شروط السلم و ظو ابطه الشرعية**

شروط متعلقة بالمبيع ( المسلم فيه):

- أن يكون دينا موصوفا في الذمة، ولا يصلح السلم اذا جعل المسلم فيه شيئا معينا.
- أن يكون معلوم الجنس( قمح، ذرة، زيت، ثمار الأشجار....الخ).
- أن يكون معلوم النوع( قمح بلدي، قمح أمريكي.....الخ).
- أن يكون معلوم القدر( الوزن، الكيل، العدد....الخ).
- أن يكون معلوم الصفة( سليم رديء....الخ) تفاديا للجهالة المقضية الى نزاع.
- ألا يكون نقودا لأنها لا تصلح أن تكون مبيعا ( أو مسلما فيه).

[1] مرجع سبق ذكره،ص27-28، 2023/05/07 file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/rym_selmi.pdf

- أن يكون مؤجل التسليم الى أجل معلوم كالشهر و نحوه فإن أسلم حالا أو على أجل قريب كاليوم لم يصح السلم.
- خلو أي من البديلين من علة الربا.

شروط رأس مال المسلم ( الثمن):

- تعجيل رأس مال السلم و تسليمه للبائع فعلا في مجلس العقد قبل أن يفترق العاقدان، و هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء، بينما نجد أن المالكية أجازوا تأخيره الى ثلاثة أيام و لو كان ذلك بشرط.
- بيان جنس رأس المال ( دينار، درهم، جنيه....الخ).
- بيان قدر رأس المال ( مليون، نصف مليون...الخ).[1]

**المطلب الرابع : تجربة المصارف الإسلامية في الأردن :**

**1. الصيرفة الإسلامية في الأردن**

تقتصر الصيرفة الإسلامية في الأردن على 4 مصارف إسلامية، 3 منها أردنية وهي البنك الإسلامي الأردني (وهو أول مصرف إسلامي تأسس في الأردن عام 1979)، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي (وهو الإسم الجديد لبنك الأ ردن دبي إسلامي الذي أعلن عنه في 17 مايو/أيار 2017 )، ومصرف سعودي هو مصرف الراجحي. وقد شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت أداة فاعلة في الإقتصاد الوطني، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن بنهاية العام 2017 حوالي 10.9 مليارات دولار، أي نحو 17% من إجمالي الأصول المصرفية. وبلغ إجمالي أرصدة الأوعية الإدخارية في المصارف الإسلامية الأردنية حوالي 10.3 مليارات دولار، أي ما يشكل حوالي 19% من إجمالي الودائع. أما حجم أرصدة التوظيفات المالية فبلغ حوالي 7.5 مليارات دولار، أي نحو 23% من إجمالي القروض.[2]

**2. رسالة البنك الإسلامي الأردني**

[1] طويطي مصطفى،مرجع سبق ذكره ،ص7-8

[2] المصارف الأردنية:قدرة عالية على تحمل الصدمات، الدراسات ة الأبحاث و التقارير، العدد 451، تاريخ الاطلاع 2023/05/08، 13:17 pm https://uabonline.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%91%D9%84/

- الالتزام بتؤسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة .
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين و مستثمرين و متمولون و موظفين.
- السعي الى كل جديد في مجال الصناعة البنكية و التكنولوجية، و التطلع لبلوغ ثقة جميع في الخدمات المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن اطار الالتزام بالمنهج الإسلامي .

**3. خدمات البنك الإسلامي الأردني**

يقدم البنك الإسلامي الأردني خدمات متنوعة لعملاته سواء من الافراد أو الشركات ، و تتمثل هذه الخدمات في:

- فتح حسابات : يمكن بنك الإسلامي الأردني عملائه من إيداع أموالهم لدى البنك على عدة أشكال و هي: الحسابات الجارية، حسابات التوفير، حسابات تحت الطلب، سابات تحت اشعار، حسابات لأجل، حسابات الاستثمار المخصص....الخ.
- منتوجات استثمارية : تمثلت في: المشاركة ، المضاربة ، الاستثمار في العقارات.
- منتوجات تمويلية: تمثلت في : عملية المرابحة، الاجارة المنتهية بالتمليك، التأجير اويلي المنتهي بالتمليك، المساومة، البيع بالتقسيط .
- خدمات أخرى: تمثلت في : الاعتماد المستندي، خطابات الضمان، تأدية الشيكات، شراء و بيع العملات الأجنبية، إدارة الممتلكات القابلة للإدارة، تلقي الاكتتاب في أسهم الشركات، القيام بدور الوكيل في بيع و شراء الأسهم، تأجير الصناديق الحديدية.[1]

**خلاصة الفصل :**

ارتبط قيام البنوك الإسلامية بالصحوة الإسلامية التي انتشرت في العالم، وقد اعتمد نموها ودورها المستقبلي على نضج الوعي الإسلامي والاقتصادي داخل المجتمعات، مما مكنها من اثبات وجودها وتحقيق نتائج مالية عالية، حيث

[1] رسالة البنك الإسلامي الأردني ، 2023/05/08، 14:00 pm، https://www.jordanislamicbank.com/ar/content/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83 .

كان الاعتراف بها على مستوى محلي وإقليمي بل عالمي، ما جعلها تتميز عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية، وأصبح منهجها المتميز يعبر عن حقيقتها داخل السوق المالي الإسلامي الذي بقي بدوره محافظ على هيكله بغية تفعيل نشاطه من خلال إقامة مؤسسات مالية إسلامية، ومن ثمة انشاء هيئات دولية يتمثل دورها الرئيسي في ترسيخ مبادئ الفكر الإسلامي.

حيث أدخلت المصارف الإسلامية أسس التعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية ، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة، المرابحة، السلم، الاستصناع، الاجارة التشغيلية، الاجارة المنتهية بالتمليك)

أما فيما يخص الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف الإسلامي فهي تعد بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة، والمصرف الإسلامي يدعم جميع الخدمات التي يقدمها المصرف التقليدي ما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنمية تلك الخدمات.

# الفصل الثاني :

# الإطار المفاهيمي لسوق الصرف الموازي و واقعه بالجزائر

**تمهيد**

يعرف سوق الصرف بأنه الإطار التنظيمي الذي يتم من خلاله تحويل العملات لبعضها البعض من أجل تسوية مختلف العملات، ومن مميزات الدول النامية وجود سوقين للصرف سوق رسمي يعد سوقا حرة يتحدد فيها سعر الصرف حسب قوى العرض والطلب على العملة، وسوق الصرف الموازي يمثل احدى نتائج نظام الرقابة على الصرف وعدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات المواطنين من العملات الصعبة، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كافٍ، كلما ازدادت سعة السوق الموازي أكثر والفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد .

فمن أجل الإلمام أكثر بهذا الجانب تم تقسيم هذا الفصل تحت عنوان الاطار المفاهيمي لسوق الصرف الموازي و واقعه بالجزائر الى مبحثين، أما المبحث الأول فقد يتم فيه دراسة سوق الصرف الموازي، والمبحث الثاني تم فيه التطرق الى سوق الصرف الموازي في الجزائر .

## المبحث الأول : ماهية سوق الصرف الموازي

إن لجوء الأشخاص سواء طبيعيين أو معنويين الى الأسواق الموازية يعمل على تطوير هاته الأسواق وزيادة أهميتها، وهو ما يخلق في نفوس الآخرين الرغبة في الاقبال عليها نظرا لتطورها وإيجاد حاجياتهم التي لم يتحصلوا عليها من الطريق الرسمي بصفة غير قانونية.

### المطلب الأول : تعريف سوق الصرف الموازي

ينبغي قبل التطرق الى تعريف سوق الصرف الموازي أن نقوم بتوضيح مفهوم نظام الصرف مع سوق الصرف الموازي parallel Foreign exchange market system والذي يشير الى "نظام للصرف اين تتم المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية بأكثر من سعر واحد للصرف بحيث يكون أحد هذه الأسعارعلى الأقل ، سواء كان شرعا أو غير شرعي ، محددا بشكل حر في السوق وهو سعر الصرف الموازي". يطلق أيضا على أنظمة الصرف مع سوق الصرف الموازي اسم أنظمة الصرف متعددة الأسعار multiple exchange rate regimes وهي توضع في مقابلة أنظمة الصرف موحدة السعر unified rate regimes وهي تلك الأنظمة التي تبادل العملة الوطنية فيها على أساس سعر موحد للصرف – بالنسبة لجميع عمليات الصرف وبالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين – هو سعر الصرف الرسمي المحدد وفق نظام الصرف المعتمد من طرف السلطات النقدية (دون وجود سوق موازي للصرف ذو أهمية ). سوف نعتمد مصطلح أنظمة الصرف متعددة الأسعار للإشارة الى أنظمة الصرف التي تحتوي على سوق موازي للصرف سواء كان شرعيا او غير شرعي .

اذن سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في اطار نظام للصرف متعدد الأسعار[1]

و كذلك هو ذلك السوق الذي يتحدد فيه سعر العملة الأجنبية، وذلك بدون قيود أو رقابة من الجهات الرسمية .

و هو أيضا سوق هيكلي أين يتواجد فيه بانتظام العرض والطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف التوازي[1] .

[1] قماش نجيب ،**إشكالية سوق الصرف الموازي في الجز ائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس-سطيف 1،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2019-2020،ص 29

و الهدف من تواجد هذا السوق هو تحديد انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية أين توجد يد مراقبة لتدفقات رؤوس الأموال والاحتياطات الدولية .

و تعتبر سوق الصرف الموازية سوقا ثانويا موازيا لسوق الصرف الرسمي بحيث يمكن التمييز بين سوق الصرف الرسمية وسوق الصرف الموازية كالتالي :

- السوق الرسمية للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة ويسمى بسعر الصرف الرسمي او السعر القانوني في سوق الصرف .
- السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية بحسب قانون العرض والطلب ويسمى بسعر الصرف الموازي .[2]

**المطلب الثاني : المتعاملون في سوق الصرف**

ان تحويلات العملة تتمةعن طريق الحسابات البنكية بشكل واسع وهذا يعني ان البنوك وسيط ومتعامل مفروض في سوق الصرف بالإضافة الى:

1. **المضاربون " les cambistes"** يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة وبالبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق للصرف ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين :

**1.1 المضارب المرتبط بالزبون :**

يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو افراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع او بشراء عملات معينة .

**1.2 المضارب المرتبط بالسوق :**

تتمثل هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق .

---

[1] مراكشي حياة، **إشكالية قابلية تحويل الدينار الجز ائري و دورها في الحد من اللجوء الى السوق الموازية_ دراسة حالة تركيا و بعض الدول العربية** _، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةة و علوم التسيير،2018-2019،ص 74.

[2] بورعدة حورية ،**الاقتصاد غير الرسمي في الجز ائر دراسة سوق الصرف الموازي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،تخصص الاقتصاد الدولي ،جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،مدرسة الدكترالية في الاقتصاد و إدارة الاعمال ،2013-2014،ص144

**2 البنوك والمؤسسات المالية**

تقوم البنوك بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة لحساباتها الخاصة أو لزبائنها من مؤسسات وافراد، وبالنسبة للبنوك المتوسطة والصغيرة الحجم فانها تعتمد في عملياتها من هذا النوع على البنوك الكبيرة .

**3 البنوك المركزية**

يتمثل دورها التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالاستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف .

**4 السماسرة**

يقوم هؤلاء بدور الوسطاء والتفاوض بين البائعين والمشترين في عمليات النقد الأجنبي ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم في ظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم على عمليات الصرف .

**5 الزبائن الخواص**

تضم هذه الفئة مجموعة من الهياكل المالية، البنوك الصغيرة، المؤسسات الصناعية والتجارية والمستثمرون الدوليون، وتكون العلاقة التي تربط بعض هذه المؤسسات بسوق الصرف علاقة غير مباشرة وذلك بواسطة المضارب المرتبط بالزبون وبعضها الآخر يتعامل في سوق الصرف بتوسط البنوك التجارية والوكلات المتخصصة [1].

[1] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها –حالة مؤسسة الملح بسكرة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :تسيير المؤسسات ،جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2005-2006،ص 6-7.

**المطلب الثالث: أسباب ظهورسوق الصرف الموازية وخصائصها**

1. إن من بين الأسباب التي تؤدي الى ظهور سوق الصرف الموازي هي :

1.1 قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الامر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها الى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية .

و يرجع سبب هذه الندرة الى:

- الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال الى الخارج.
- احتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينيات والثمانينات.
- ضخامة جهود الاستثمار الذي أدى الى لجوء كثيف الى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية.
- كما ساهم تدهور أسعار البترول سنة 1986في تأزم الوضعية الاقتصادية للجزائر، بحيث زاد من عبء المديونية الخارجية وبذلك نقصت المداخيل من العملة الأجنبية.
- ان حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة،

و هو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة.[1]

1.2 بالرغم من أن المتعاملين في سوق الصرف الموازية يعملون في ضل ظروف للمخاطرة تعتمد درجتها على مدى حدة عقوبات المخالفة، حيث قد يتعرضون بمقتضاها للغرامة أو السجن أو مصادرة الكميات المظبوطة من النقد الأجنبي أو

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره،ص 145.

جميع الأمور معا، ولهذا يقوم المتعاملون بتعويض هذه المخاطر من خلال إضافة علاوة على معدل الصرف في سوق الموازية حتى تبرر تحمل المخاطرة والانخراط في معاملات هذه السوق .

1.3 عملية تبييض الأموال والمتاجرة في الممنوعات، اذ أن كميات كبيرة من الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة تبدأ من التداول في المرحلة الأولى في سوق الصرف الموازية، من أجل التمهيد لعملية غسلها عن طريق البنوك في حسابات جارية على دفعات وأقساط، وهو ما يؤثر سلبا على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وهكذا، فكلما اتسع حجم الأسواق الموازية للصرف وتزايد عددها كلما كان ذلك مؤشرا على وجود أموال غير مشروعة متداولة داخل هذه الأسواق.

1.4 التسارع الكبير في مجال تحرير الأسعار مما يصعب عملية تقدير حجم الكتلة النقدية المتداولة في سوق الموازية للعملة الصعبة ومن ثم يصعب معها تحديد مصادرها وتحويلاتها الحقيقية الامر الذي يفتح المجال أمام عملية التبييض.[1]

## 2. خصائص سوق الصرف الموازي

يتميز السوق الموازي بعدة صفات يمكن من خلاله تصنيف أو تميزه عن السوق الرسمي ونذكر منها:

- الافتقار الى التنظيم: تتسم السوق الغير الرسمية في غالبيتها بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها السوق الرسمي من حيث تنظيم العمل نمط الإنتاج والتوزيع وعملية التسويق.
- المرونة: أي عدم الخضوع للقوانين الرسمية التي أدت بالسوق الموازي الى اتباع قواعد اكسبت سمات أخرى منها المرونة في العمل الاجر ونظام السوق.
- ظآلة رأس المال والتكنولوجية المستخدمة: يعتمد العمل في السوق الموازية بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكاليف العمالة مقابل راس المال المستخدم أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة.
- صغر حجم المنشأة: يتسم العمل في السوق الموازي غالبا بصغر حجم المنشأة ان وجدت كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي وأما بخصوص عدد العمال فهو قليل.

[1] مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره،ص75-76.

- تدني مستوى المهارة للعاملين: الاعمال الممارسة في السوق الموازية غالبا ما تحتاج الى مستويات مهارة متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل اطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لانجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع [1].

**المطلب الر ابع: الإجراءات الواجبة لمكافحة سوق الصرف الموازي**

إن الإجراءات الواجبة لمقاومة السوق الموازية تتمثل فيما يلي:

1. **قابلية تحويل العملة** : وتندرج تحت الشروط التالية:

- على الدولة اشباع كل الحاجيات المحلية للإنتاج المحلي أو الاستراد.
- يجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياطات.
- ضمان قابلية تحويل العملة ويقصد به حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود، وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حرية عملته في سوق الصرف بكل حرية.

2. **تخفيض القيمة الخارجية للعملة:** تعتبر سياسة التخفيض أداة فعالة، لازاحة السوق الموازية للعملة عن دورها المتمثل في الاخلال بنظام الأسعار والفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يميل الى الانخفاض حسب مستوى التخفيض، لكن تخفيض قيمة العملات يجب أن يكون عند ازدهار الصناعة والإنتاج المحلي ووفرته لجلب أكبر قدر ممكن من الزبائن ومن جلب أكبر قدر ممكن من المداخيل.

3. **فتح مكاتب الصيرفة :** مثلما هو معمول به في العديد من الدول العربية و ذلك من اجل التخلص نهائيا من الاحتكار والمضاربة.

4. **ترسيم تبديل العملات الأجنبية** :يسمح بالقضاء على العملة المزورة وتمكين الدولة من عائدات مالية هامة ومساعدة المواطن على اقتناء العملة الصعبة أسعار معقولة، ومنه تقريب السعر بين البنوك ومكاتب الصيرفة.[2]

[1] قندوز هشام، **العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية22، جامعة تلمسان، ص 40-41.
[2] بوعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

## المبحث الثاني : سوق الصرف الموازي في الجز ائر

يتواجد سوق الصرف الموازي في أغلب الدول السائرة في طريق النمو، والجزائر كأي بلد من هذه الدول تتميز هي الأخرى باستفحال سوق موازية للصرف، بحيث يعود ظهور هذه الأسواق الى عدة عوامل

### المطلب الأول : سوق الصرف في الجز ائر وأهم الأسباب التي أدت الى انتشارها

تعد الجزائر من بين الدول لنامية الكثيرة التي تعاني من انتشار كبير للسوق الموازية للصرف، لقد مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وقد عرفت في المرحلة الأولى من الاستقلال نوعا من الاستقرار ولعل هذه الأنظمة المتبعة فيما بعد كان لها فضل كبير في خلق سوق الصرف الموازي فمنذ اصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر صرف الدينار إداريا مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي الى غاية 1973 ثم بسلة تتكون من 14 عملة صعبة من 1974الى 1994، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين بما يلائم المرحلة التي عرفها الاقتصاد والمتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، وبتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة.

و من أهم الأسباب التي أدت الى انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر هي :

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، الا أن قيمته كانت منخفضة.
- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار الى المجتمعات الأوروبية .
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة .

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود.
- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف ، وتساعده في هروب رؤوس الأموال الى الخارج.

في ظل هذه الأسباب والدوافع كان الحل من اجل تغطية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي في ظل عجز الحكومة في توفيره هو اللجوء الى سوق الموازي .[1]

**المطلب الثاني :مراحل تطورسوق الصرف الموازي في الجزائر**

بعد ذكر أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر سنحاول سرد أهم مراحل تطورها بايجاز فيما يلي:

**المرحلة الأولى: نشأة سوق الصرف الموازية**

بدأت منذ إنشاء الدينار الجزائري حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة واجراء التحولات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل ولم يكن هناك سوق داخلي لصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار، ومع إدخال نظام تعميم الصرف على المستوى الدولي، وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، فإن قيمة الدينار أصبحت ابتداءا من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، لكن نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، وكذا نظرا للعوائد البترولية المعتبرة آنذاك، فان سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا كما جعل بوادر السوق السوداء تظهر شيء فشيء بفعل انحراف أسعار الصرف عن سعرها الرسمي.

**المرحلة الثانية :توسيع سوق الصرف الموازية**

[1] Bouraada houria, **reguieg issad driss, reality of parallel in Algeria and the position of the Algerian gouvernement of it** , Revue Algérienne d'économie de gestion vol. 11,N°: 01(2017), p 83-84.

لقد توسع وانتشر سوق الصرف السوداء الجزائرية مع بداية تدهور قيمة الدينار مع بداية التمانينات ومع ان حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلا به إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب وفقدانه الكثير من الكماليات في السوق الجزائري بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين جعل الطلب على الصرف يتزايدو عظم ذلك الطلب على استيراد المركبات ( سيارات وشاحنات) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها وأخص بالذكر تراخيص استيراد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق والغير المرفقة بحق الصرف حيث يكون الحل الوحيد للمستفيد من هذه التراخيص هو اللجوء الى سوق السوداء وبما أن المهاجرين الجزائريين في الخارج أعدادهم كبيرة فإن حركة الصرف نشطت مما دفع بالعمال المهاجرين في فرنسا خاصة بتحويل أموالها إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق البنوك.

**المرحلة الثالثة: مرحلة تطبيق برنامج تعديل الهيكلي**

و هي المرحلة الحاسمة والأساسية في تاريخ الدينار الجزائري، حيث ثم مجموعة من الإجراءات أساسها تخفيض العملة، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وبعد ابرام اتفاق ستاند باي 1994 واتفاق برامج تعديل الهيكلي 1995، جاءت جملة إجراءات إصلاح الهيكلي والتي تنص على إقامة سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفق قرار 95-08 المؤرخ في 1995/12/23. كما نصت هذه البرامج الى التحويل من نظام ربط الدينار بسلة من العملات الى نظام التعويم الموجه قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وطبقا للمادة 188 من قانون 90-10 التي تنص على أن البنك المركزي ينظم سوق الصرف صرح محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر أعلى سلطة نقدية في بلاد، باتخاذ الإجراءات التالية:

- اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994.مع تحريرأسعار الواردات .
- اعتماد طريقة التسعير ال Fixing لتحديد سعر الصرف وهي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 تزامنا مع السماح بنفقات العلاج والدراسة بالخارج.
- إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في بداية 1996 .

**المرحلة الر ابعة: تجاذب سعر الصرف (الرسمي الموازي)**

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكيلي المتضمنة بنودها تخفيض قيمة دينار الجزائري على مراحل، أدت الى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي ، كما أن اتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجاتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة ، أدى الى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر وهذا ما يسمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002، باعتباره العملة الأكثر طلبا شعبيا آنذاك ، وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازي وصل حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وهذا ما أدى الى أن :

- كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك التجارية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها الى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.
- تفضيل الأجانب القادمين الى الجانب من صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
- هروب حجم غير معروف من الأموال العملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع.[1]

**المطلب الثالث: مجهودات الحكومة الجز ائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي**

**1. اتخدت الحكومة الجز ائرية المتعاقبة مجموعة من التدابير في سبيل القضاء على أسواق الصرف الموازية أهمها :**

- عام 1995 تم إقرار التشريعات بإنشاء مكاتب الصرف وشروط الترخيص لها، وهامش الربح الذي تحصل عليه من معاملاتها والذي حدد ب 1%

[1] قندوز هشام، مرجع سبق ذكره، ص106-110.

- عام 2005 تضمن " قانون المالية " مجموعة من الإجراءات الهادفة لمحاربة أسواق الصرف الموازية وهي :

- رفع رأس مال تأسيس شركات الإستيراد إلى 20 مليار دينار جزائري، وقد سمح هذا الإجراء بإختفاء العديد من هذه الشركات التي كانت موجودة سابقا، وهو ما يفترض أن ينعكس في إنخفاض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.

- منع إستيراد السيارات المستعملة والأقل من ثلاث سنوات، من أجل خفض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.

- عام 2011 ، إتخدت الحكومة قرارا بالقمع المباشر لجميع الأسواق الموازية لأن القانون لا يسمح بتواجدها.

- عام 2015 لجأت الحكومة إلى إستخدام القوة العمومية لفض أسواق الصرف الموازية، مثل ما حصل يوم 11 أفريل 2015 بأكبر سوق موازي في الجزائر وهو سوق السكوار[1] بالعاصمة .

- مارس 2016 أكد محافظ بنك الجزائر أن مجلس النقد والقرض، قد أنهى في 6 مارس . تنظيما حول شروط فتح مكاتب الصرف تضمن رفع هامش الربح لجعل نشاطها أكثر جادبية، كما أكد المحافظ على أن البنك يعمل على تحدي كيفيات رفع سقف منحة السفر للسياحة أو الدراسة أو العلاج بالخارج، نظرا لأن السقف أنذاك كان متواضع جدا لكن بشكل لا يؤدي إلى حدوث إنعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات للجزائر .

- و في مارس 2020، تم محاولت تحرير سوق صرف العملات بالجزائر، أين صدر في العدد رقم 16 من الجريدة الرسمية موقع من طرف محافظ بنك الجزائر في 15 مارس 2020، حيث وحسب نص الجريدة الرسمية يؤسس بنك الجزائر سوق صرف ما بين المصاريف، وتتدخل المصاريف والمؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز لامركزي يتم تنظيمه، وتنظيم قواعد عمله بتعليمة من بنك الجزائر.وعرف النص سوق الصرف مابين المصاريف بأنها " : سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، أي الوسطاء المعتمدين" ، مضيفا أنها " تشمل العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية ".[2]

- كشف محافظ بنك الجزائر عن فتح مكاتب الصرف رسميًا خلال السنة 2023، مؤكدًا أن هناك تحفيزات لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية.

[1] **سوق السكوار**: هو سوق غير رسمي لتبادل العملات الاجنبية بشارع بور سعيد بالعاصمة الجزائر

[2] فجيري حسيبة، **التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف – تحليل محتوى للخطابات العلمية حول السوق الموازي للصرف في الجز ائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع المنظمات و الموارد البشرية،جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر02، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع،2020-2021، ص100-101.

مشيرًا إلى أن هناك تحفيزات لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، مضيفًا أن الدينار الرقمي لن يقضي على الأوراق النقدية، إلا أنه سيضيف شفافية أكثر في التعاملات البنكية.

كما أبرز خلال جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية، أن إعداد مشروع النقدي المصرفي تم بمساهمة فعالة من بنك الجزائر وبالتنسيق والتشاور مع مختلف القطاعات المعنية طبقًا لتوجيهات، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وأضاف ، أن هذا المشروع، يعتبر القاعدة الأساسية لضمان تطور اقتصادي سلس ورشيد، ومن أكثر القوانين المؤسسة للاقتصاد والمنظومة المالية، من خلال تحديد المبادئ الأساسية التي تنظم عمل الجهاز المصرفي وحوكمته.

كما أكد أن الجزائر تمكنت من بناء نظام مصرفي متوازن حافظ على الساحة المصرفية من عواقب كل الأزمات الاقتصادية العالمية، بفضل أحكام قانون النقد والقرض الساري المفعول والنصوص التنظيمية التي تلته، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتاحة من جهة والحفاظ على سيادة قرار السلطات العليا بتفاد اللجوء إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى.[1]

- كما اعتبر أن "فتح مكاتب صرف، سيكون له فوائدة عديدة على الاقتصاد الوطني، من جهة، ستساهم بشكل كبير في تسهيل المعاملات أمام العملاء والزبائن والمواطنين بصفة عامة"، حيث أشار إلى أن فتح هذه المكاتب سيساعد على إمتصاص البنوك للأموال المتداولة خارج القنوات غير الرسمية، كون هذه المكاتب تكون تابعة للبنوك، كما يمكن استحداث مكاتب صرف خاصة. وأضاف أن "هذه الإجراءات ستمكن من توحيد سعر الصرف، ويصبح متطابقا بين السعر الموجود في البنوك ومكاتب الصرف وسعره في السوق السوداء، وهذا ما سيجعل العميل أو الزبون يختار البنوك أو مكاتب الصرف بدلا من السوق السوداء، وسيكون بذلك بداية للقضاء على السوق الموازية، كما ستساهم في القضاء على العملة المزورة التي عادت ما يتم تداولها في السوق السوداء".

كما أكد أن "فتح مكاتب الصرف سيساهم بشكل كبير في محاربة مظاهر الفساد، كتضخيم الفواتير التي تتسبب في استنزاف للعملة الصعبة".

[1] وسام كوداش، **فتح مكاتب الصرف بالجز ائر رسميا خلال 2023**، الاخبارية،09ماي 2023.
https://elikhbaria.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2023/

كما اعتبر ، أنّ "استحداث مكاتب الصرف سيخفف العبء الذي تتحمله البنوك، ويخفف بذلك الضغط عليها، ويساهم في تقديم خدمات سريعة وأفضل للزبون، كما ستساهم هذه المكاتب في امتصاص جزء من البطالة بتوظيف خرجي الجامعات من تخصصات تسيير وبنوك ومحاسبة ومالية".

- كان وزير المالية قد أكد ، خلال جلسة علنية خصصت للرد على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني، بخصوص مشروع القانون النقدي والمصرفي، أن مسار إنشاء فروع للبنوك العمومية الجزائرية في الخارج بدءا بإنشاء بنك بفرنسا وآخر في موريطانيا وبنك أخر في السن.[1]

ونذكر بعض النصوص القانونية المتعلقة بالتأسيس لمكاتب الصرف وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة السوق الموازية للصرف:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-10[2] المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية .

- المرسوم التنفيذي رقم 95-08[3] المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والمتعلق بسوق الصرف حيث تنص المادة الأولى والثانية والثامنة منه على قيام بنك الجزائر بانشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف يتم تدخل البنوك والمؤسسات المالية ووسطاء معتمدين فيها.

- امر رقم 96-22 [4] المؤرخ في 09 جويلية 1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج حيث تتضمن مواده تعيين المخالفات وتحديد العقوبات المفروضة حسب كل مخالفة ( الحبس ، غرامات ، المنع من مزاولة العمليات التجارية الخارجية ، مصادرة الوسائل المستعملة في الغش. ..)

[1] رزيقة.خ، ستساهم في استقطاب رؤوس الأموال نحو البنوك: تسريع فتح فروع للبنوك بالخارج و مكاتب صرف إجراءات في خدمة الإقتصاد،2023/05/10
http://eldjazaironline.dz/Accueil/%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%B5/

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34،30 ماي 2004

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، 21 جانفي 1996

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، 10 جوان 1996

- أمر رقم 03 -01 [1] المؤرخ في 19 فبراير 2003 ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج وذلك بتطبيق العقوبات على المخالف

- أمر رقم 03-04[2] المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها بهدف حماية المنتوج الجزائري

- نظام رقم 20-01[3] المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية

- نظام رقم 20-02 [4] مؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

- نظام رقم 20-03 [5] مؤرخ في 15 مارس 2020 يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية

- نظام رقم 20-04 [6] مؤرخ في 15 مارس 2020 يتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف

2. **نتائج مجهودات الدولة الجز ائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي:**

لم تفلح مختلف التدابير التي إتخذتها السلطات لمكافحة أسواق الصرف الموازية، إذ لا يزال التعامل معها جاريا والإقبال عليها بشكل كبير ما تسبب في تهاوي قيمة الدينار الجزائري في هذه الأسواق وتباعدها بشكل كبير عن السعر الرسمي، حيث شهدت الأشهر الأولى من عام 2016 مبادلة اليورو الواحد ب 200 دينار جزائري، بينما هي 120 دينار جزائري في السوق الرسمية، والدولار الواحد ب 175 دينار جزائري مقابل 107 دينار جزائري في السوق الرسمية،

إن هذا الفشل في القضاء على هذه الأسواق واستمرارها في النشاط بقوة يمكن تفسيره ما يلي :

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 12، 23فبراير 2003

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، 20 جويلية 2003

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، مؤرخة في 24مارس 2020، ص31.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، مؤرخة في 24مارس 2020، ص32

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، مؤرخة في 24مارس 2020، ص35

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، مؤرخة في 24مارس 2020، ص38

- ضعف منحة السفر، حدد المشرع الجزائري قيمة هذه المنحة 15000 دينار جزائري من العملات الأجنبية الأخرى، ويمكن الحصول عليها فقط من البنوك التجارية ومكاتب الصرف المرخصة، وهذا السقف ضعيف جدا عند تحويله للعملات الأجنبية الأخرى بالسعر السائد، كما لم يتم رفعه بما يتناسب مع التدهور الحاصل في قيمة الدينار الجزائري. وعليه فإن التوجه من قبل السلطات نحو تقنين تدفق الأموال جدا هو في حقيقة الأمر محرك نمو الأسواق الموازية وانتشارها الخارجة للمواطنين عند سقف ضعيف ، فهذه الأخيرة هي الملجأ الأخير للحصول على المبالغ المرغوبة بالعملة الأجنبية.

- حرص المتعاملين من الإستفادة من المكاسب الناجمة عن الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي : فأغلب التحويلات النقدية من الخارج ( المهاجرين، منح المتقاعدين ) يتم صرفها في السوق الموازي طمعا في الحصول على مبالغ أكبر بالدينار الجزائري مقارنة بما يتم الحصول عليه عند تحويلها في السوق الرسمي.

- العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف :وفقا لمحافظ بنك الجزائر فقد تم الترخيص لفتح 46 مكتب صرف، 13 منها سحبت تراخيصهم بطلب من المتعاملين المعنيين، و27 اعتمادا ألغيت من قبل الجهات الوصية بسبب مخالفتهم، لتبقى السوق الرسمية للعملة لا تضم سوى 6 مكاتب، والسبب في هذا العزوف عن إنشاء مثل هذه المكاتب برأي المحافظ هو ضعف هامش ربحها المحدد ب 1 %منذ 1995 ، وكذا قلة عرض النقد الأجنبي بسبب ضعف القطاع السياحي في الجزائر، ويمكن أن نضيف " موسمية العمل " في هذه المكاتب حيث تنتعش في فصل الصيف والإجازات، أما باقي أيام السنة فتشهد فيها إنخفاضا وشحا في عملها، إضافة إلى عدم رغبة الأفراد في تحمل الإلتزامات التي تنشأ عن إنشاءها مثل: مصاريف الإيجار والتجهيز بالعتاد ودفع الضرائب على الأرباح

- فشل إجراءات القمع بالقوة العمومية :فرغم أن إستخدام القوة العمومية يهدف إلى الحفاظ على هيبة الدولة والقانون، إلا أنه إجراء غير فعال أثبت فشله في تجارب سابقة مثل :الاتحاد السوفيتي سابقا ، حيث قمعت هته الأسواق لكنها عاودت الظهور والانتشار من جديد.

وأكثر من ذلك فإن وجود وسائل الإتصال الحديثة مثل " الهاتف النقال "يؤدي إلى إستحداث نقاط بيع سرية لإتمام عملية التسليم والإستلام بعيدا عن أعين السلطات الوصية .

## خلاصة الفصل

يمثل سوق الصرف الموازي سوقا حراً للصرف في إطار نظام للصرف متعدد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف.

و من أجل احتواء هذا الوضع طرقت الجزائر أبواب الصيرفة الإسلامية لتحسين استقطاب الأموال و الودائع اعتقادا ان العامل الديني هو أحد الحواجز أمام الإيداع المصرفي .

# الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – مستغانم –

**تمهيد:**

شهد نمو و إنتشار المصارف الإسلامية تطورا ملحوظا ، نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا كما سعت البنوك التقليدية إلى تبني منتجات المالية الإسلامية و تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية نظرا لتميزها بالصلابة و المناعة لمواجهة الأزمات و جلب رؤوس الأموال من سوق الصرف الموازي .

و عليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمستغانم ، و سنتناول في المبحث الأول بتقديم نبذة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض و مناقشة و تحليل نتائج الدراسة

وأخيرا سنعرض مناقشة عامة للنتائج

**المبحث الأول :نبذة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

سنقوم في هذا المبحث بتقديم لبنك "BADR" من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن نشأته، وكذا أهم المهام التي يقوم بها والأهداف التي يرمي إليها، كما أننا سنتطرق في المطلب الثاني إلى وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. أما المطلب الثالث سنقوم بتقديم المجمع الجهوي للاستغلال لولاية مستغانم " BADR"

**المطلب الأول : لمحة عن البنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**1. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدول بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1] ، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 ،إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة.1000.000دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص .

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري، والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري، موزع على 3300سهم بقيمة اسمية قدرها 000 1000دج لكل سهم مكتتبة كليا من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بما هو على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل، ما بين إطار وموظف.

وبهدف اكتساب ميزة تنافسية مؤهلة لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

[1] مرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعمق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، 1982/03/16.

2. **نشأة البنك الفلاحة والتنمية الريفية**

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982( حسب الجريدة الرسمية رقم 11 المنشورة بتاريخ 16 مارس 1982 ،)برأس مال قدره "1 "مليار جزائري من إعادة هيكل الوطني الجزائري، وكان السبب في ظهور هو الرغبة السياسية الملحة من جهة، والحاجة الاقتصادية من جهة أخرى، لرفع العراقيل التي وفقت أمام تطوير القطاع الفلاحي، لقد أخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه وصلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات، إذ سبق وتقرر في عام 1980 ،بعد المخطط الخماسي وتسهيلات لخدماته بعد أن تم تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية .

وقد تغير هذا البنك إلى شركة مساهمة وهذا التغيير مؤكد بعقد رسمي صادر في 19 فيفري 1989 بالمكتب "أمن داس" الموثق بالعاصمة، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية حتى الان أنه مؤسسة عمومية منظمة في شكل شركة تجارية ذات أسهم، هذا دون تغير في موضعيا الاجتماعي ولا التسمية والمدة ولا رأس المال، وهذا خاضع للنصوص القانونية والتنظيمية المسيرة للمؤسسات ونشاط البنوك .

وهي الخلية القاعدية للبنك بواسطتها يتم الاتصال المباشر بالزبائن فهي تعمل في تلبية حاجاتهم وطلباتهم بفضل مصالحهم التي تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن.

لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة ، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة. وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف ، و بهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المت ويحتل المرتبة الاولى على تراب وطني والمرتبة 13 على مستوى إفريقيا و688 على أساس مستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، ويتواجد مقره الاجتماعي من الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 جزائر[1].

ضمنة أبعاد الجودة الشاملة[2].

[1] حميداش إكرام،" واقع القطاع البنكي جزائري أمام إشكالية تنويع الاقتصاد "،مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير شعبة علوم اقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-ص86

[2] محمود حميدات ،مدخل للتحليل النقدي ،الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 1

### 3. مراحل تطور البنك الفلاحة والتنمية الريفية

من فترة تأسيس البنك الفلاحة والتنمية الريفية مر في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل قسمت كالاتي :

#### 3.1 المرحلة الاولى من 1982__1960:

كانت غاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال 8 سنوات الاولى من تأسيسه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح عدد كبير من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية ، حيث اكتسبت خلال هذه الفترة شهرة وأصبح ذا كفاءة عالمية في مجال التمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية

والصناعة الميكانيكية الفلاحية ، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته ألية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة .

وفي هذه الفترة كان البنك الفلاحة والتنمية الريفية محدود الفعالية نظرا لأن كل المشاريع التي كان يشرف على تمويلها ذات طابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة معقدا وفي بعض المرات مستحيلا .

#### 3.2 المرحلة ما بين 1991__1999:

بموجب القانون 10_90 الذي يتضمن توقف تخصص كل بنك في نشاط معين ، زاد نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دون استغناء عن القطاع الفلاحي ،و من ناحية المجال التقني فكانت هذه المرحلة تعد من أهم المراحل حيث تميزت بإدخال تكنولوجيا اعلام الي ذات كفاءة عالية تعمل على تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك [1].

#### 3.3 المرحلة من 2000 الى يومنا :

اشتهرت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعال للبنوك العمومية من أجل خلق نشاط جديد فيما يتعلق بالاستثمارات الرابحة ذات عائد مربح وجعل مردوديتها تمشي وفق القواعد للسوق ، وفي هذا صدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة في مختلف المجالات النشاط الاقتصادي اضافة الى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة ؛

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدماته و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي :

- القيام بفحص دقيق لنقاط ضعف والقوة وتنفيذ مخطط للبنك للمطابقة مع المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي

[1] محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره ،ص127

- تطهير المالي والمحاسبي ، والعمل على تقصير الاجراءات الادارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض حيث تتراوح مدة المعالجة 20-90 يوم ،مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة لدى بعض الوكالات وكذا ادخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية ، اي العمل على تخفف الاجراءات الإدارية والتقنية بملفات القروض ؛
- توسيع مفهوم بنك الجالس والخدمات الشخصية للزبائن على مستوى جميع وكالات البنك ؛
- ادماج نظام (SYRAT) هو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء الى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والاوراق التجارية ؛
- إدماج المقاصة إلكترونية بهدف تحقيق الأمان والشفافية في التعاملات البنكية من جهة، ومحاربة تزوير والاختلاسات من جهة اخرى [1]
- تعميم إستعمال الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق سكانية
- من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعلها مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام و ثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي

**المطلب الثاني : وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

1. **وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

أنشئ هذا البنك من أجل ضرورة إقتصادية تتمثل في إعادة هيكلة النظام الفلاحي وتأمين الاستقلالية الاقتصادية للبلاد ، وتحسين من وضعية معيشية لدى سكان الأرياف ، وجعل بنك مؤسسة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والافراد العملاء على حد سواء بهدف تجسين صورته ضمن الوسط المصرفي ويقوم البنك بالوظائف التالية :

- ✓ فتح الحسابات لجميع الأشخاص ؛
- ✓ قبول الودائع بأنواعها تحت الطلب أو الأجل ؛
- ✓ قيام بجمع الادخارات الأشخاص ؛
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي ؛
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض ؛
- ✓ الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي ؛
- ✓ اعطاء الدعم الإعلامي؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية ؛

[1] محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره ،ص127

- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب ؛
- ✓ تأمين على النشاطات الفلاحية ، والصناعة الميكانيكية الفلاحية

**2. أهداف البنك التنمية الفلاحية والريفية**

بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التجاري فإنه يسعى لتحقيق الربح كغيره من البنوك من جهة ، ومن جهة الاخرى يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية من جهة الاخرى ، وتتمثل الأهداف فيما يلي :

- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء والمحاولة بقدر الإمكان تلبية رغباتهم المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة هذا التنوع والتعدد والتغير.
- ✓ تطوير العمل المصرفي بغية تحقيق مردودية أكبر .
- ✓ تخفيف عبئ على الزبائن وتقرب اليهم عن طريق نشر وكالاتها عبر كل المدن .
- ✓ استغلال التطورات العالمية فيما يتعلق بالتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- ✓ قيام بدورة تكوينية للمستخدمين من الاجل مسايرة تطور التكنولوجي والتقني.
- ✓ مساهمة في تحسين وتطوير نظام الزراعي ومحاولة تحقيق الامن الغذائي .
- ✓ يهدف البنك الى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل تبعا لمخططات التنمية من أجل وضع حد للنزوح الريفي
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية .
- ✓ التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار أو العملة الصعبة.
- ✓ ضمان تنمية منافسة للبنك في مجال النشاطات التي يقدمها.
- ✓ محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار.
- ✓ وضع برنامج لتسيير الديناميكي في مجال التحصيل.
- ✓ التنمية التجارية بإدماج تقنية جديدة لإدارة العمال كالتسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة[1].

[1] معلومات مقدة من طرف البنك، مقابلة شفوية

**المطلب الثالث : تعريف المجمع الجهوي للاستغلال لوكالة "BADR" 866 بولاية مستغانم**

**1- تعريف المجمع الجهوي :**

هو مؤسسة بنكية عمومية ذات طابع اقتصادي بمختلف أنشطته التجارية يقوم بمنح القروض .الرقابة المستمرة على كافة الوكالات التابعة له (5) و إعطاء نفس لضمان سير السيولة النقدية يتكون من :

- 874 بوقيراط
- 878 ماسرة
- 872 عين تادلس
- 867 سيدي لخضر
- 879 عشعاشة

الهيكل التنظيمي:

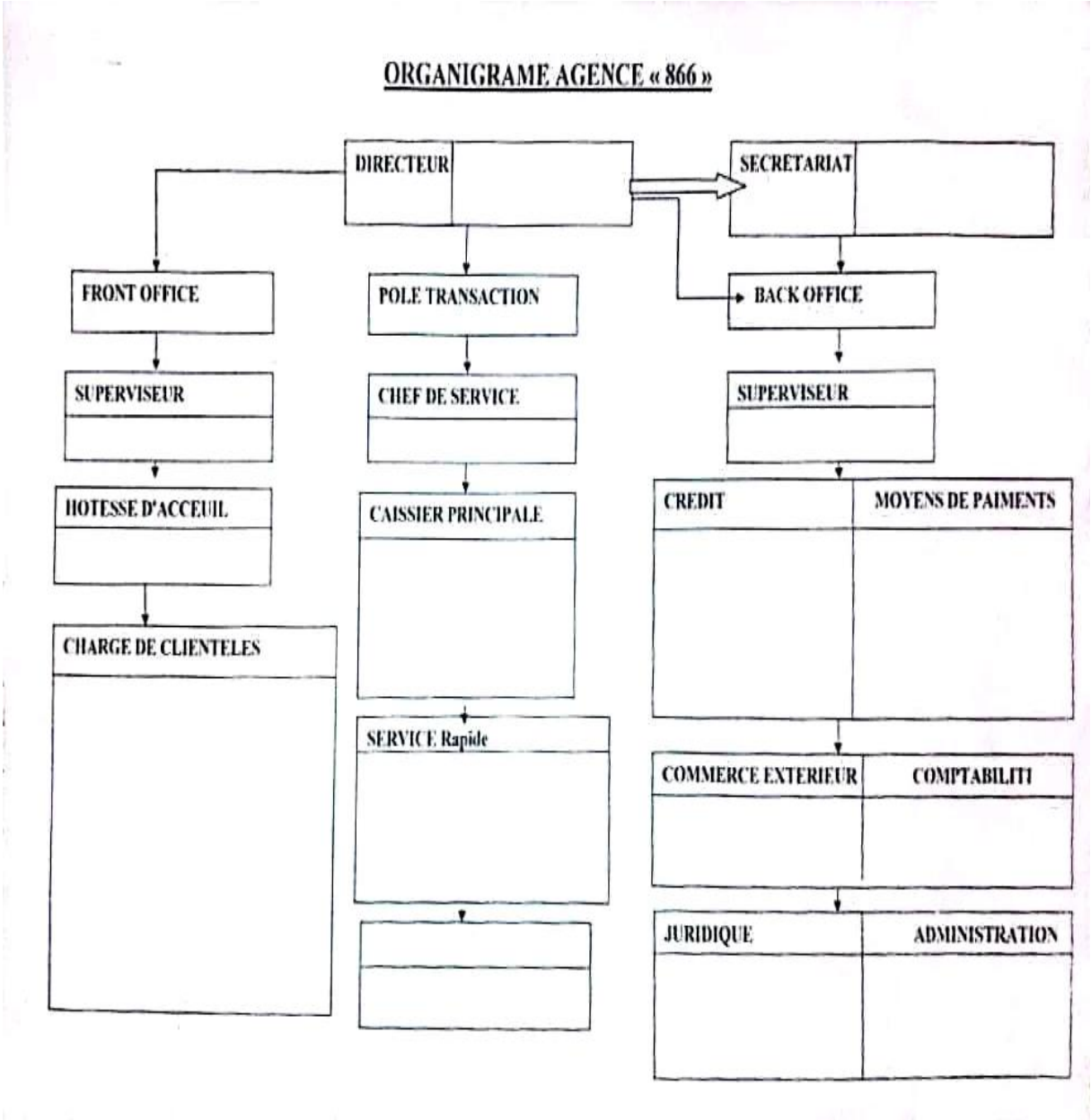

**المبحث الثاني : شباك الصيرفة الإسلامية**

**المطلب الأول : شباك الصيرفة الإسلامية بالجزائر ووكالة « BADR»بمستغانم**

**1. الصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

لقد تم تبني العمل بشبابيك الصيرفة الإسلامية لأول مرة في الجزائر في ظل النظام 18-02 تحت مسمى شباك المالية التشاركية، ليتم استبقاؤه مع تعزيزه بتنظيم قانوني أدق وتغيير في تسميته الى شباك الصيرفة الإسلامية في اطار النظام 02-20 .

كما تعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر على وضع أدوات وخدمات مصرفية تختلف عن نظيرتها الربوية أمام زبائنها، تكون هته الخدمات والأدوات ذات أصول ومبادئ وأسس إسلامية ، تحول بين المحرمات والمعاملات المالية القائمة، حيث حدد النظام 20-02 قائمة لمنتجات الصيرفة الإسلامية الواجب تسويقها من طرف هذه الشبابيك، وذلك بغية استقطاب الأموال التي لا ترغب في الاستثمار أو الادخار في البنوك التقليدية.

- قدرة السوق المصرفي الجزائري على إحتواء شبابيك الصيرفة الإسلامية.

- قدرة شبابيك الصيرفة الإسلامية على استقطاب الأموال، حيث تتمتع شبابيك الصيرفة الإسلامية بالعديد من الآليات لاستقطاب الأموال وتعتبر من أهمها آلية عملها القائمة على المشاركة ( الغنم بالغرم) أي الأرباح توزع على الأطراف كما توزع الخسارة دون استثناء مع عدم تسجيل تعدي او تقصير.

- تتمتع شبابيك الصيرفة الإسلامية بالقدرة على المنافسة، نظرا لتميزها بميزة نسبية لا توجد لدى غيرها من البنوك التقليدية وهب ميزة أنها إسلامية، أي أن المعاملات المالية مع هذه المؤسسات المصرفية لا تضع صاحبها في التعامل المالي المحرم، وهي أهم الميزات التنافسية التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية، بشرط وجود هيئة رقابية شرعية، إضافة الى ذلك وجود العديد من الآليات التي يمكنها أن تجعل منها منافسا قويا للبنوك التقليدية، منها آلية المشاركة في الإيداع والاستثمار وكذا العقود المختلفة من عقود بيع وعقود اجارة، كل هذه التعاملات المالية الإسلامية تجعل من شبابيك الصيرفة الإسلامية قوة تنافسية هامة ضمن المنظومة المصرفية.

- تساهم شبابيك الصيرفة الإسلامية في التحول التدريجي نحو ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال ممارسة البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الى جانب ممارستها للعمليات البنكية التقليدية أو الربوية.

-عمل نظام 20-02 على إنشاء هيئة رقابية شرعية مركزية تدعى الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، تتولى تقديم شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الراغبة في فتح شباك الصيرفة الإسلامية.

- إشتراط النظام 20-02 وجود هيئات رقابية شرعية على مستوى كل شبابيك الصيرفة الإسلامية، بغرض ضمان مطابقة تعاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

**2. الصيرفة الإسلامية في وكالة " BADR" 866 بمستغانم**

دخلت الصيرفة الإسلامية حيز الخدمة في وكالة 866 بمستغانم يوم 14 أكتوبر 2021 ، و من أهم صيغ التمويل التي اكتفى بها في عملياته :

1. لقد اكتفى البنك بصيغة المرابحة في عملياته، حيث تمثلت هذه الصيغ في:

**جدول 01: أنواع المرابحة واستخداماتها**

| نوع المرابحة | استخداماتها |
|---|---|
| **مرابحة الصفقات العمومية** | هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية و هذا للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم او أي سلعة أخرى ملموسة.<br>يمكن أن يصل مبلغ المرابحة للصفقات العمومية الى 80% . |
| **مرابحة الاشغال** | موجهة لمؤسسات أو الافراد الذين يرغبون في انجاز الاعمال الهندسة المدنية، التهيئة، شييد البنايات، تربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها. |
| **مرابحة غلتي** | هي عقد بيع المدخولات الزراعية، هو تمويل يتكيف مع احتياجات الفلاحين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية ( أسمدة، منتجات الصحة النياتية،البذور و النباتات...). |
| **مرابحة المعدات المهنية** | هو عقد بيع المعدات الى العميل بناءا على طلبه<br>سعر البيع = سعر الشراء+هامش الربح. |
| **مرابحة وسائل النقل** | هو عقد بيع المعدات الى العميل بناءا على طلبه<br>سعر البيع = سعر الشراء+هامش الربح. |
| **مرابحة المواد الأولية** | هو عقد بيع المعدات الى العميل بناءا على طلبه |
| **مرابحة الإنتاج الفلاحي** | هو تمويل يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية ( الآلات الفلاحية، معدات الري....) او اقتناء الماشية. |
| **مرابحة الصادرات** | موجهة للشركات المصدرة التي تمتلك عقد التصديرأو سد الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع أو بضاعة على حلها. |

**المصدر:اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك .**

**2. دفاتر والحسابات التي يعمل بها البنك :**

2.1 دفاتر : يعتمد شباك الصيرفة الإسلامية على دفاتر خاصة به، تتمثل هذه الدفاتر في :

**جدول02: الدفاتر التي يعمل بها البنك**

| نوع الدفتر | فئة العميل | استخدامه |
|---|---|---|
| دفتر توفير إسلامي | أفراد | هو عبارة دفتر مفتوح بالعملة الوطنية و الغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الاجل بشكل تدريجي.<br>و هو منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصريا للأشخاص الطبيعية فقط . |
| دفتر توفير إسلامي أشبال | أفراد قصر | هو حساب بدون عائد و الغرض منه هو جذب العملاء المعنيين و تمكينهم من توفير مدخرات طويلة.<br>يمكن فتحه لأي شخص طبيعي قاصر عن طريق الولي الشرعي. |
| دفتر ادخار إسلامي استثماري | أفراد | حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.<br>حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فانه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة.<br>تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال . |
| دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح | فلاح | حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.<br>حيث يتم قيد في الجانب الدائن ايداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فانه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة.<br>تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال. |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك .**

2.2 الحسابات: تتمثل في

جدول03: أنواع الحسابات التي يعمل بها البنك

| نوع الحساب | | فئة العميل | استخدامه |
|---|---|---|---|
| حساب إسلامي | شيك | الافراد | هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك أو شباك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير أنه يضمنه. فمتى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله، التزم شباك الصيرفة الإسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، و يجوز للشباك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب الشيك عمولات أو أجرة وفقا لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباك. |
| حساب إسلامي | جاري | التجار و الفلاحين | هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شباك الصيرفة الإسلامية على عملائه في اطار عمليات الصيرفة الإسلامية وفقا لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 02-20.<br>يقوم المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضا أو تسبيق يقدمه العميل الى شباك الصيرفة الإسلامية في شكل وديعة تحت الطلب لا يتلقى بموجبها أي مكافأة. |

**مصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك .**

**المطلب الثاني : إمكانية مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال سوق الصرف الموازي**

تهدف شبابيك الصيرفة الإسلامية لإحتواء الكم الهائل من رؤوس أموال السوق الموازي من خلال التقليل من ظاهرة الإدخار المالي و الاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل مع النظام المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، موضحة كما يلي:

1. **توفير خدمات الصيرفة الإسلامية**

بدأت المصارف الجزائرية في مرحلة جديدة لمحاصرة الأموال الموازية، و ذلك بالمراهنة على الصيرفة الإسلامية لدعم الإيرادات و الاستحواذ على حصة من سيولة مالية يرتقب أن تدخل القنوات الرسمية.

و تأتي هذه المستجدات في اطار التحولات التي يشهدها القطاع البنكي،

يقول عضو الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى، البروفيسور محمد بوجلال، إن عدد البنوك التي تحصلت على ترخيص المجلس الإسلامي الأعلى بشأن عروض وخدمات مطابقة للشريعة هي 11 بنكاً، ممثلة في البنوك العمومية الستة الناشطة في السوق الوطنية، تضاف إليها 3 بنوك خاصة وهي بنك الخليج "أ جي بي"، بنك الإسكان "هاوسينغ بنك" وبنك "أ بي سي."

وبخصوص البنوك العمومية التي شرعت في التسويق حاليا، يتعلق الأمر بالبنك الوطني الجزائري، وهو الذي كان سباقاً لإطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتلاه القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "كناب بنك"، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، و كذا البنوك الأخرى .

ويأتي ذلك وفق عضو هيئة الإفتاء للصناعة المالية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى، إضافة إلى بنك "البركة"، وهو بنك مستقل في مجال الصيرفة الإسلامية، وأول من أدخل هذه الخدمة إلى السوق الجزائرية، وكذا مصرف السلام، وهما بنكان أجنبيان رائدان في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وأوضح أن جميع البنوك المرخصة معنية بتمويل المشاريع العقارية والسكنية، وتتمثل الصيغ المعتمدة من طرف هذه البنوك في المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلام، إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار، بحيث سيتسنى للزبون اختيار الصيغة التي تناسبه لدى البنك الذي يرغب فيه، وفق عدد معتبر من الخيارات.

2. **تقييم حجم الأموال في السوق الموازي :**

تتضارب الإحصائيات في الجزائر بشأن حجم السيولة المذكورة، لكنها تتراوح بحسب تصريحات المختصين بالنظر إلى حجم الكتلة النقدية الهائل المتداول في السوق الموازي، وهو 90 مليار دولار وفق تصريحات الرئيس تبون. لقد بات ضروريا إحتواء هذا المبلغ بإدخاله في عجلة التداول القانوني عبر مكاتب الصرف والمؤسسات الرسمية (البنوك)، كما أن قوننة هذه الأموال سيحد من التجارة غير الشرعية للسلع والتهريب، ذلك لأن جزءا كبيرا من هذه الأموال يذهب لهذا النوع من التجار.

3. **تقديم خدمات من شأنها جلب رؤوس الاموال و إقبال المواطنين عليها.**

- منتجات الصيرفة الإسلامية تلقى إقبالا جيدا من قبل المواطنين، حيث تم فتح حوالي 600 ألف حساب بنكي لفائدة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات عبر التراب الوطني.
- ضرورة المحافظة على ديناميكية نمو البنك التي ترتكز أساسا على التطور الايجابي لمؤشرات صلابته المالية، فضلا عن تواصل المؤسسة البنكية تنوع العروض من خلال تنفيذ استراتيجية تطوير و دعم كاملة تستهدف الشركات الصغيرة و المتوسطة .
- تم بدء تطوير نشاط الخدمات البنكية الالكترونية، و تعزيز ديناميكية التحديث و الرقمنة من خلال إستكمال المشاريع واسعة النطاق كتطوير النظام المعلوماتي للبنك و تعميم خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت و الهاتف المحمول.
- العديد من الدول الاوروبية والآسيوية اعتمدت على الصيرفة لاستقطاب أموال السوق الموازية و الأموال المكتنزة لدى الأسر و ضخها في الاقتصاد الفعلي المنتج للثروة.

### 4. الحسابات والأموال المودعة لدى البنك "BADR 866" في شباك الصيرفة الاسلامية

جدول 04: الحسابات و الأموال المودعة لدى البنك

| قسم | | العدد | المبلغ الاجمالي |
|---|---|---|---|
| 205 | حساب شيك اسلامي | 155 | 2946047,53 |
| 240 | حساب توفير اسلامي استثماري | 86 | 97232759,90 |
| 252 | حساب دفتر توفير اسلامي | 159 | 57565240,63 |
| 253 | حساب دفتر توفير اسلامي استثماري فلاح | 3 | 276264,16 |
| 257 | حساب دفتر توفير اسلامي أشبال | 47 | 1069000,00 |
| 305 | حساب جاري اسلامي | 5 | 236453,22 |
| | مجموع | 455 | 159325765,44 |

**المصدر: تقرير مقدم من طرف البنك 2023/05/15**

### 5. معيقات جلب أموال السوق الموازي من خلال الصيرفة الاسلامية

- توجد شكوك في جدوى دخول الصيرفة الاسلامية حيز التنفيذ، في استقطاب السيولة الموازية، في ظل ثقل وبيروقراطية المنظومة المصرفية بشكل عام في البلاد، و الفجوة الواسعة بين الزبائن و البنوك.

- يذكر في هذا الشأن، أن الاعتقاد بقدرة الصيرفة الإسلامية على إستقطاب الأموال الموازية أو المكتنزة، هو أمر نسبي، لأنه قبل دخول المسألة التنفيذ هناك مصارف تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية منذ تسعينات ،على غرار بنكي البركة و السلام، إلا أنهما لم يحققا الغرض المأمول.

- الصيرفة الإسلامية بإمكانها تحقيق الهدف نسبيا، و يبقى إصلاح المنظومة المصرفية بشكل عام هو العمود الفقري للعملية إذ أن متاعب الزبائن مع بنوك، خاصة منها المفلسة كالخليفة و البنك التجاري الصناعي، ما زالت عالقة في الأذهان، و السمعة السيئة لتسوية ملفات هؤلاء، الى جانب ممارسات سلبية أخرى تتعلق بقضايا فساد، عبثت بورقة الثقة اللازمة بين الزبائن و المصارف.

**خلاصة الفصل:**

إن الإجراءات القانونية التي اتخذتها وزارة المالية و بنك الجزائر تشكل "خيارا صائبا" من شأنه المساهمة في تطوير هذا النوع من التمويل و استقطاب أموال سوق الموازية، و من بين هذه القرارات نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخة 15مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية و شروط ممارستها من قبل البنوك و المؤسسات المالية المحلية.

اذ سلط الضوء على خصائص و مزايا التمويل الإسلامي، لا سيما منع المعاملات الربوية ( الفوائد) و تمويل النشاطات غير المشروعة و المضاربة، مؤكدا أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل مراقبة و متابعة المؤسسات المالية التي تصب في هذا المجال، من شأنها أن تخلق الثقة و تشجيع على الادخار.

كما أن فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية قرار صائب يساهم في إستقطاب أموال المدخرين و لا سيما بعد تعزيزه بقواعد قانونية كفيلة بالمساعدة على تطويره و توسيعه، و إدخال التأمين الإسلامي " التكافل" في قانون المالية 2020، يشكل عنصرا " محوريا في بنية النظام المالي على أساس المبادئ الإسلامية .

# خـــــاتمة عـــــامة

## الخاتمة العامة :

و في الاخير تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن البنوك و المصارف الاسلامية تلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها المصرفية و كذا دورها القائم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة ، كما تبين أن المصارف الاسلامية تقوم على مجموعة من الاسس و الركائز و تتميز بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ومزاياها أبعد من أن تحصى .

على أثر النجاح الذي حققته المصارف الاسلامية و تنامي حصتها في السوق المصرفية بسبب الاقبال الكبير على منتجاتها، مدعومة بالوازع الديني الذي حرك جانبا كبيرا من العملاء للتعامل معها، كما انها تعتبر سبيل لجلب المدخرات من الأموال الموجودة في السوق الصرف الموازي

**تحقق من صحة الفرضيات :**

**اختبار صحة الفرضية الأولى:** تساهم الصيرفة الإسلامية في جلب أموال سوق الصرف الموازي .

(تأكيد ) وذلك من خلال توفير فرص للاستثمار في مشاريع تستند الى المبادئ الاسلامية و تحقيق الربح بطريقة شرعية، وبفضل مبادئها الأخلاقية و الشرعية ،فان الصيرفية تحظى بشعبية كبيرة و تستخدم في العديد من البلدان للاستثمار و جلب الأموال للسوق الصرف الموازي .

**إختبار صحة الفرضية الثانية :** يوفر بنك BADR خدمات جد متميزة في مجال الصيرفة الإسلامية.

( رفض) من خلال دراسة الميدانية تبين لنا أن البنك يقدم خدمة تمويل واحدة فقط و هي التمويل عن طريق المرابحة.

**إختبار صحة الفرضية الثالثة :**يقوم بنك BADR بإستقطاب أموال المدخرين خاصة بعد تعزيز و تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في شبابيك هذا الأخير.

( تأكيد) رغم انعدام ثقافة إيداع الأموال المدخرة في البنوك إلا أن فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية قد قلص من الفجوة التى كانت بين البنوك و المواطنين، ذلك لتعاملها وفق أحكام الشريعة الاسلامية و انعدام الربا .

**الاقتراحات:**

- الاستفادة من تجارب الدول التي عرفت نجاحا في هذا المجال من خلال سياساتها المعتمدة للنهوض بقطاع الصيرفة الإسلامية.
- تشجيع التعامل بين المصارفة الإسلامية و المؤسسات المالية الأخرى.
- تكثيف عمليات البحث و التطوير من أجل ابتكار المزيد من الأدوات المالية الإسلامية سواء في البنوك الإسلامية أو في السوق المالي الإسلامي .
- الانشاء الفعلى لمكاتب الصرف من الأساليب التي يمكن أن تنتهجها الدولة للقضاء على أسواق الصرف الموازية ، خاصة في الفنادق و النزل من أجل تسهيل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب .
- إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج خاصة في البلدان التي يتواجد فيها بكثرة المغتربين الجزائريين، مما يسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية الى الجزائر.

**أفاق مستقبلية :**

بناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح عدة مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا نذكر منها :

- المصارف الإسلامية و دورها في حل الأزمات المالية
- دور التكنولوجيا المالية في الحد من التسرب المالي في سوق مالية للبنوك
- أثر المالية الإسلامية على أسواق الصرف
- أثر تغيرات أسعار الصرف على سوق الصرف الأجنبي

# قـــــائمة المراجع

**الكتب :**


1- القرآن الكريم .

2- جمال العسالي، سويسي طه عبد الله، **البنوك الإسلامية :قراءة في المبادئ والأسس و أساليب التمويل**

جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، بسكرة، 1996.

3- راشد العصار و رياض الحلبي،**النقود و البنوك**، دار الصفاء، عمان، 2000.

4- رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصرفي**، دار النهضة العربية،2000.

5- فلاح حسن عداوي الحسين، مؤيد عبد الرحمن، عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، 2000.

6- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (احكامها-مبادئها-تطبيقتها المصرفية )**، الطبعة 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2017.

7- محمد بوجلال، **البنوك الاسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

8- محمد سعيد انور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.

9- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات مالية، البورصة و البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.


**الأطروحات و الرسائل :**


10- مصطفى رديف، **الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي،جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2015/2014.

11- هشام بورمة،**الحوكمة المؤسسية و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية –دراسة عينة من البنوك الإسلامية** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسسير تخصص علوم التسسير )، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،السنة الجامعية 2016-2017.

12- سحاري فريدة ،**أهمية تطوير البنوك الإسلامية بإستخدام الهندسة المالية الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية الجزائر،2020-2021

13- دحو محمد،**انعكاسات تطوير الصيرفة الاسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ل م د ،شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ،جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر-،2019-2020.

14- نجيب الله حاكمي، **ادارة المخاطر المالية في المصارف الاسلامية – دراسة حالة مصرفين اسلاميين** -،اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران 2 الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2019/2018.

**15-** منذر عبد الهادي رجب زيتون، **Assessing Performance and Quality of Means of Investment (Murabaha, Speculation, Partnership, Lease Ending Ownership) in the Islamic Jordanian Banks\applied study**

،مقدمة هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علو درجة الماجستير تخصص ادارة الاعمال كلية الاعمال،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،الفصل الدراسي الثاني:نيسان(2010/4).

16- قماش نجيب ،**إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس-سطيف 1،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2019-2020.

17- مراكشي حياة، **إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري و دورها في الحد من اللجوء الى السوق الموازية_ دراسة حالة تركيا و بعض الدول العربية** _، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةة و علوم التسيير،2018-2019،

18- بورعدة حورية ،**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،تخصص الاقتصاد الدولي ،جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،مدرسة الدكترالية في الاقتصاد و إدارة الاعمال ،2013-2014،ص144

19- السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها –حالة مؤسسة الملح بسكرة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :تسيير المؤسسات ،جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2005-2006.

20- فجيري حسيبة، **التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف – تحليل محتوى للخطابات العلمية حول السوق الموازي للصرف في الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع المنظمات و الموارد البشرية،جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر02، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع،2020-2021.

21- حميداش إكرام، **و اقع القطاع البنكي جزائري أمام إشكالية تنويع الاقتصاد** "،مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير شعبة علوم اقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-.

**مجلات:**

22- نبيلة باديس،بلال جغري،كريم زرمان،**أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية** ،مجلة إقتصاديات الاعمال و التجارة، المجلد:06/العدد:02 (2021).

23- ميموني بلقاسم.عبود ميلود،ضمضمة سعاد،**الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع و المامول**،مجلة آفاق للبحوث و الدراسات،العدد الثاني-المجلد2-جوان2018.

24- معزوز سامية، **العوامل المؤثرة على قرار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية – دراسة عدد من البنوك التجارية لولاية قسنطينة**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2022،

25- خطوي منير، بن موسى أعمر ،**النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**،مجلة إضافات اقتصادية،المجلد 05/العدد:02(2021).

26- حدباوي أسماء، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد:17العدد:01(2023)،

27- بن عشور حملات، قادة عيبود، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر:الفرص و التحديات**، مجلة التنظيم و العمل، المجلة 10،العدد 3، 2021.

28- بن حليمة هوارية و بطاهر علي،**البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامي التجربة الماليزية** ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ،دراسات الاقتصاد، العدد 126،جامعة بن زيان عاشور بالجلفة،الجزائر.

29- بلقاسمي سليم ، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02**،مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،مجلد 06عدد:10 .ISSN:2477-9814.

**الملتقيات:**

30- طويطي مصطفى،شرع يوسف، **صيغ التمويل الاستثماري في الاقتصاد الاسلامي وظوابطه دراسة حالة**، ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي،الواقع،ورهانات المستقبل، يوم 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

**مو اقع الكترونية :**

31- أوصالح عبد الحليم،**مادة الصيرفة الاسلامية**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة -الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير،
file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%89.pdf ، 06/ أفريل/2023.

32- علام عثمان،**محاضرات في الصيرفة الاسلامية**، 2023/05/06، 15:00،
file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/sys.pdf

33- **صيغة المشاركة**، 2023/05/06، pm15:55،
file:///C:/Users/Musphone/Downloads/Documents/rym_selmi.pdf

34- المصارف الأردنية:قدرة عالية على تحمل الصدمات، الدراسات ة الأبحاث و التقارير، العدد 451، تاريخ الاطلاع 2023/05/08، pm 13:17
https://uabonline.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%91%D9%84/

35- رسالة البنك الإسلامي الأردني ، 2023/05/08، pm 14:00،
https://www.jordanislamicbank.com/ar/content/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83 .

36- وسام كوداش، **فتح مكاتب الصرف بالجز ائر رسميا خلال 2023**، الاخبارية،09ماي 2023.
https://elikhbaria.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2023/

37- رزيقة.خ، ستساهم في استقطاب رؤوس الأموال نحو البنوك: تسريع فتح فروع للبنوك بالخارج و مكاتب صرف إجراءات في خدمة الإقتصاد،2023/05/10
http://eldjazaironline.dz/Accueil/%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-

%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-
%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%B5/

**المطبوعات :**

38- نجاة معيزي، **مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في الصيرفة الاسسلامية** ،جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021/2020.

39- محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ،الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

**مصادر أجنبية :**

40- Bouraada houria, **reguieg issad driss, reality of parallel in Algeria and the position of the Algerian gouvernement of it** , Revue Algérienne d'économie de gestion vol. 11,N°: 01(2017).

# قائمة الملاحق

**الملحق رقم 01**

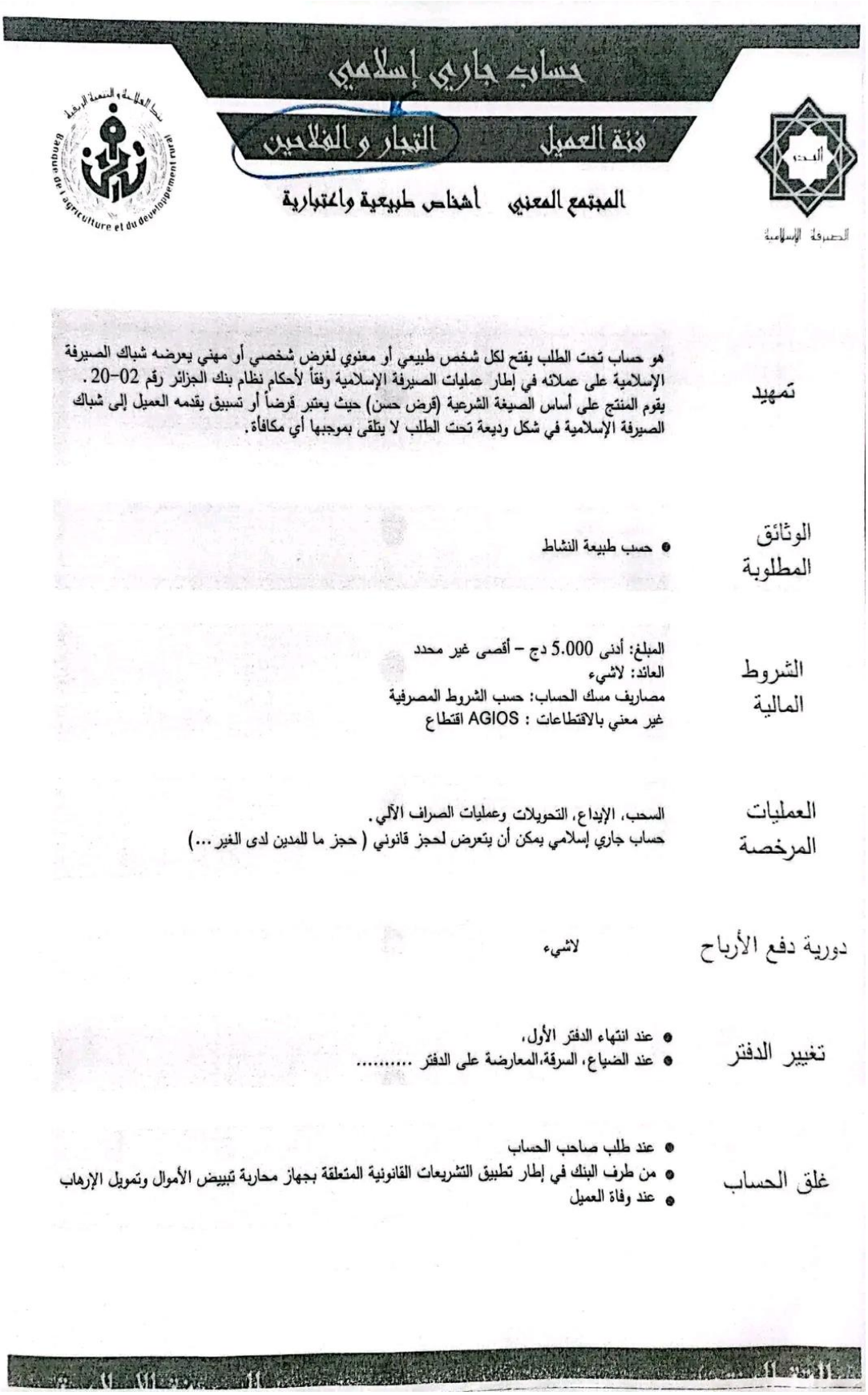

# حساب جاري إسلامي

فئة العميل: التجار و الفلاحين

المجتمع المعني: أشخاص طبيعية واعتبارية

الصيرفة الإسلامية

| | |
|---|---|
| تمهيد | هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شباك الصيرفة الإسلامية على عملائه في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 02-20. يقوم المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضاً أو تسبيق يقدمه العميل إلى شباك الصيرفة الإسلامية في شكل وديعة تحت الطلب لا يتلقى بموجبها أي مكافأة. |
| الوثائق المطلوبة | • حسب طبيعة النشاط |
| الشروط المالية | المبلغ: أدنى 5.000 دج – أقصى غير محدد<br>العائد: لاشيء<br>مصاريف مسك الحساب: حسب الشروط المصرفية<br>غير معني بالاقتطاعات : AGIOS اقتطاع |
| العمليات المرخصة | السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.<br>حساب جاري إسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني ( حجز ما للمدين لدى الغير ...) |
| دورية دفع الأرباح | لاشيء |
| تغيير الدفتر | • عند انتهاء الدفتر الأول،<br>• عند الضياع، السرقة،المعارضة على الدفتر ..... |
| غلق الحساب | • عند طلب صاحب الحساب<br>• من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب<br>• عند وفاة العميل |

## الملحق رقم 02

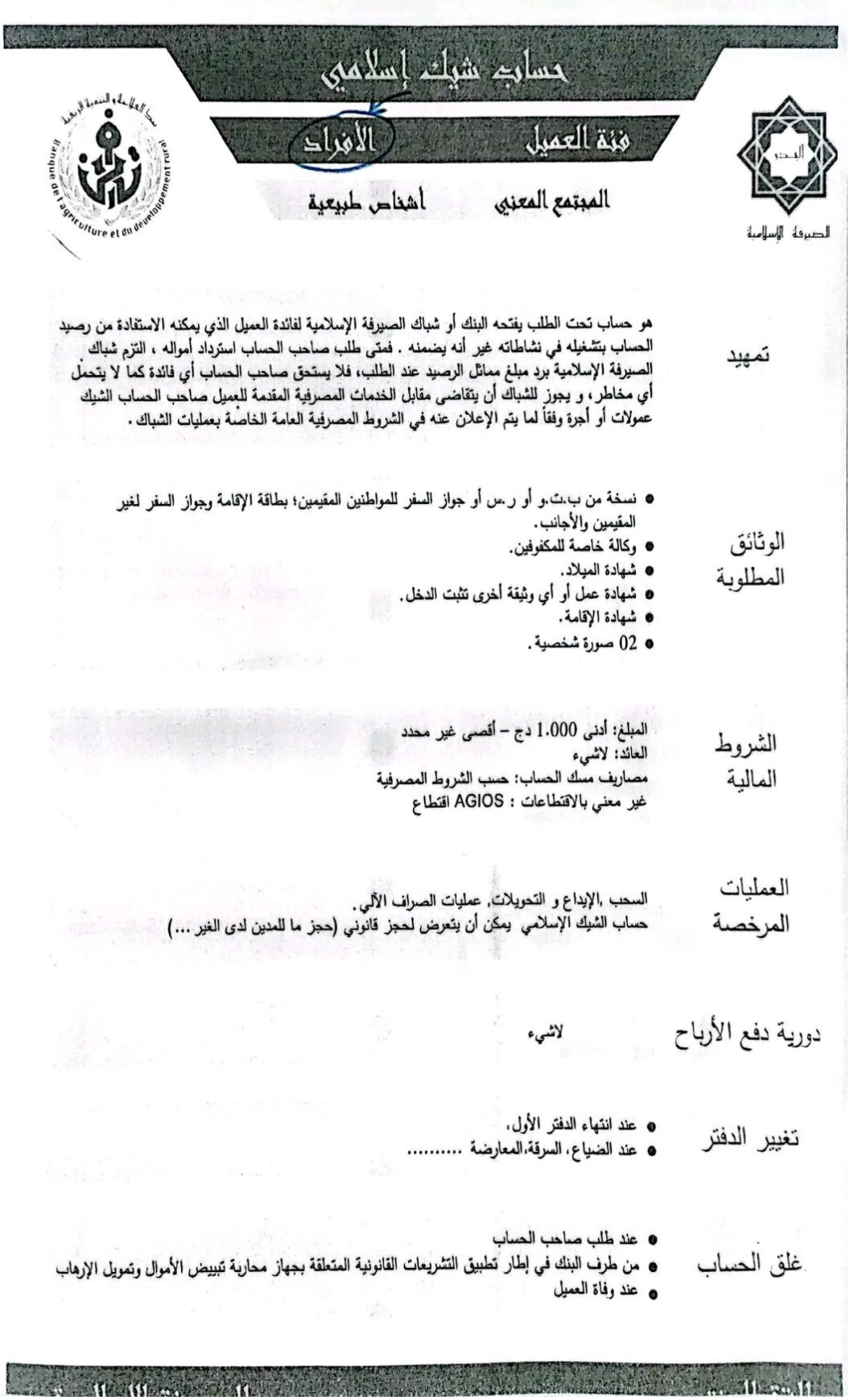

# حساب شيك إسلامي

فئة العميل: الأفراد | المجتمع المعني: أشخاص طبيعية

الصيرفة الإسلامية

**تمهيد**

هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك أو شباك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير أنه يضمنه . فمتى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله ، التزم شباك الصيرفة الإسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، و يجوز للشباك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب الشيك عمولات أو أجرة وفقاً لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباك .

**الوثائق المطلوبة**

- نسخة من ب.ت.و أو ر.س أو جواز السفر للمواطنين المقيمين؛ بطاقة الإقامة وجواز السفر لغير المقيمين والأجانب.
- وكالة خاصة للمكفوفين.
- شهادة الميلاد.
- شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل.
- شهادة الإقامة.
- 02 صورة شخصية.

**الشروط المالية**

المبلغ: أدنى 1.000 دج – أقصى غير محدد
العائد: لاشيء
مصاريف مسك الحساب: حسب الشروط المصرفية
غير معني بالاقتطاعات : AGIOS اقتطاع

**العمليات المرخصة**

السحب ,الإيداع و التحويلات, عمليات الصراف الآلي.
حساب الشيك الإسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)

**دورية دفع الأرباح**

لاشيء

**تغيير الدفتر**

- عند انتهاء الدفتر الأول،
- عند الضياع، السرقة،المعارضة .....

**غلق الحساب**

- عند طلب صاحب الحساب
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل

**الملحق رقم 03**

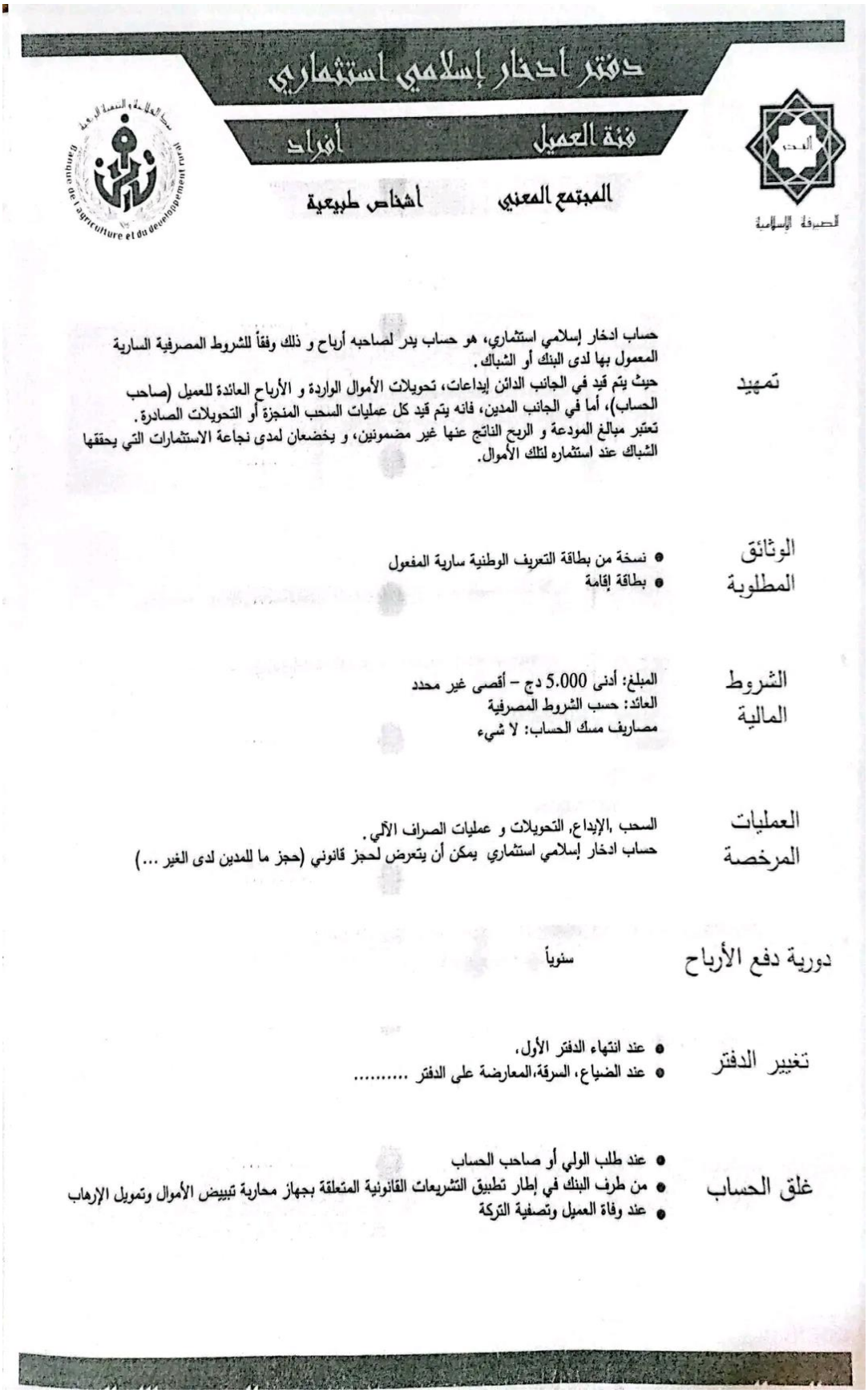

# دفتر ادخار إسلامي استثماري

فئة العميل: أفراد

المجتمع المعني: أشخاص طبيعية

الصيرفة الإسلامية

**تمهيد**

حساب ادخار إسلامي استثماري، هو حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.
حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فانه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة.
تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.

**الوثائق المطلوبة**

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول
- بطاقة إقامة

**الشروط المالية**

المبلغ: أدنى 5.000 دج – أقصى غير محدد
العائد: حسب الشروط المصرفية
مصاريف مسك الحساب: لا شيء

**العمليات المرخصة**

السحب ,الإيداع, التحويلات و عمليات الصراف الآلي.
حساب ادخار إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)

**دورية دفع الأرباح**: سنوياً

**تغيير الدفتر**

- عند انتهاء الدفتر الأول،
- عند الضياع، السرقة،المعارضة على الدفتر .....

**غلق الحساب**

- عند طلب الولي أو صاحب الحساب
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل وتصفية التركة

**الملحق رقم 04**

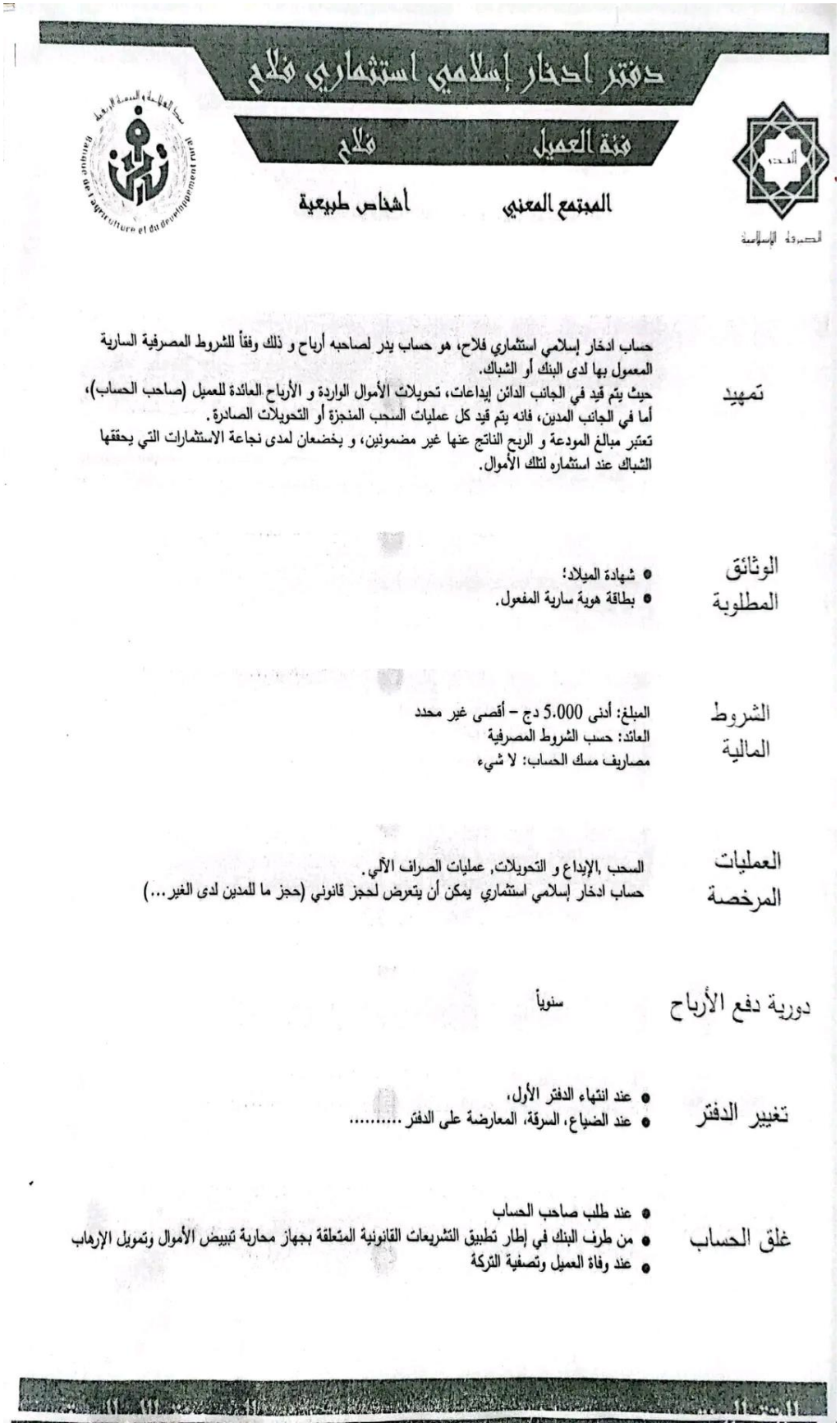

# دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح

## فئة العميل فلاح

المجتمع المعني أشخاص طبيعية

**تمهيد**

حساب ادخار إسلامي استثماري فلاح، هو حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.
حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فانه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة.
تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.

**الوثائق المطلوبة**

- شهادة الميلاد؛
- بطاقة هوية سارية المفعول.

**الشروط المالية**

المبلغ: أدنى 5.000 دج – أقصى غير محدد
العائد: حسب الشروط المصرفية
مصاريف مسك الحساب: لا شيء

**العمليات المرخصة**

السحب ,الإيداع و التحويلات, عمليات الصراف الآلي.
حساب ادخار إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...)

**دورية دفع الأرباح** سنوياً

**تغيير الدفتر**

- عند انتهاء الدفتر الأول،
- عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر .....

**غلق الحساب**

- عند طلب صاحب الحساب
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل وتصفية التركة

**الملحق رقم 05**

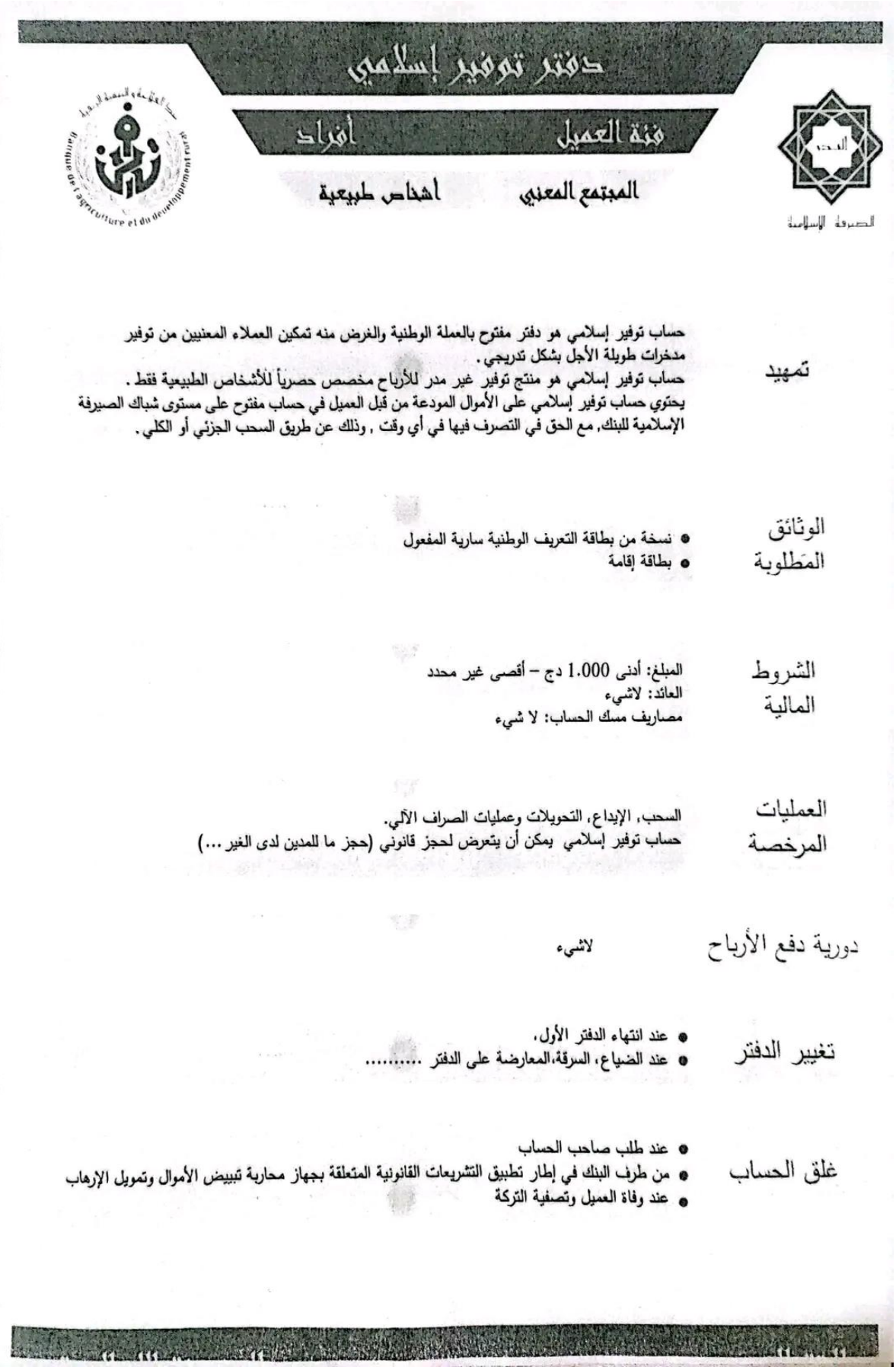

# دفتر توفير إسلامي

الصيرفة الإسلامية

فئة العميل: أفراد

المجتمع المعني: أشخاص طبيعية

**تمهيد**

حساب توفير إسلامي هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية والغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الأجل بشكل تدريجي.
حساب توفير إسلامي هو منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصرياً للأشخاص الطبيعية فقط.
يحتوي حساب توفير إسلامي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية للبنك, مع الحق في التصرف فيها في أي وقت , وذلك عن طريق السحب الجزئي أو الكلي.

**الوثائق المطلوبة**

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول
- بطاقة إقامة

**الشروط المالية**

المبلغ: أدنى 1.000 دج – أقصى غير محدد
العائد: لاشيء
مصاريف مسك الحساب: لا شيء

**العمليات المرخصة**

السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.
حساب توفير إسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)

**دورية دفع الأرباح**

لاشيء

**تغيير الدفتر**

- عند انتهاء الدفتر الأول،
- عند الضياع، السرقة،المعارضة على الدفتر .....

**غلق الحساب**

- عند طلب صاحب الحساب
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل وتصفية التركة

## الملحق رقم 06

# مرابحة للصفقات العمومية

عقد قصير المدى

قطاع النشاط | مدونة النشاطات

فئة العميل | أشخاص طبيعية/اعتبارية، مؤسسات الأشغال العمومية

الصيرفة الإسلامية

هيئة الموافقة | اللجنة المركزية

**تمهيد**

المرابحة للصفقات العمومية هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية و هذا للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة.
يمكن أن يصل مبلغ المرابحة للصفقات العمومية إلى 80% من الذمم المدينة المعترف و المصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم على الفاتورة مرتبط بتسديد الفواتير المتعلقة بالسلع والمواد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
يتم التسديد من خلال التحويلات المستوفاة من الإدارة مقابل تسديد الديون الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل.

**الوثائق المطلوبة**

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- نسخة من الصفقة العمومية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
- الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)
- عقد التأمين ( يدفعه العميل)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- كفالة تضامنية
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد( حسب بنود العقد)

| | |
|---|---|
| مدة التمويل | 12 شهراً أقصى حد |
| تمديد الأجل | حسب قرار موافقة الهيئة المختصة |
| مدة الإرجاء | غير مرخص |
| الشروط المالية | هامش الربح: حسب الشروط المصرفية<br>مصاريف الدراسة:10.000دج دون احتساب الرسوم<br>مصاريف أخرى: لاشئ |
| غرامات التأخير | 02% دون احتساب الرسوم<br>يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية. |
| مدة الاستحقاق | في أخر المدة |
| نوع التسديد | ثابت |
| مراجعة فترة التمويل | حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة ( في شكل ملحق لعقد المرابحة الأصلي) |
| الدفع المسبق (كلي أو جزئي) | مرخص |

**الملخص**:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية و الوقوف على التحديات و الصيغ المنتهجة في عملياتها وكذا معرفة مدى قدرتها على إستقطاب أموال سوق الصرف الموازي من خلال دراسة حالة شباك الصيرفة الإسلامية بوكالة " BADR "بمستغانم.

و قد تم التوصل الى نتائج مفادها أن قرار فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية قرارا صائبا يساهم في إستقطاب أموال المدخرين و لا سيما بعد تعزيزه بقواعد قانونية كفيلة بالمساعدة في تطويره و توسعته.

**الكلمات المفتاحية: البنوك** الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، سوق الصرف الموازي، المرابحة.

**The Summary**

This study aims to shed the light on the Islamic banking as well as the challenges and the used formulas in its operations.

Besides for knowing the extent of its ability to attract funds from the parallel exchange market through the study of the Islamic banking window case at Al-Badr Agency in Mostaghanem.

At the end, results show that the decision of opening the Islamic banking windows is a right decision which contributes in attracting money savers, especially after reinforcing it by legal and capable rules for helping in its development and expansion.

Key words:

The Islamic banks. The Islamic banking, The parallel exchange market , .